



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بو شعيب - عين تموشنت -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

تخصص محاسبة و الجباية المعقدة

الموضوع :

دور الجباية العادية في تمويل الخزينة العامة للدولة خلال فترة 2016-2022

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر

إشراف الأستاذ:

من إعداد الطالبتين :

• د. كش محمد

- تابتي حنان صبرين

- ظهراوي زينب

مقدمة امام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا

-جامعة عين تموشنت-

• الأستاذ: اجديدن لحسن

ممتحنا

-جامعى عين تموشنت-

• الأستاذ:مراد اسماعيل

السنة الجامعية : 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اهداء

من قال انا لها "ذالها" وانا لها وان اوتيت ربحا عنهما اتيت بهما.

هذه المذكرة هي ثمرة جهدي وسعيي المستمر لتحقيق العلم والمعرفة، كانت رحلة مليئة بالتحديات والتضحيات وانا ممتنة لها، ختامها كان مسكا كاللذني بالانجازات والانجازات تعززت بفضل الدعم والتشجيع الذي خصيت به، الى الايادي الطاهرة التي ازالته عن طريقتي اشواك الفشل...

الى من حملو لي الشمعة ورسمت على ضوئها المستقبل بخطوط من ثقة وحب...

اليكم عائلتي ...

اهدي فرحة تخرجني الى تلك الانسانية العظيمة التي لا ظلم تمنيت ان تقر عينها برويتي

في يوم كهذا الى ..امي

والى من كلال العرق جبينه وعلمني ان النجاح لا ياتي الا بالصبر و الاصرار ..ابي

والى كل من كان داعما لي في الاوقات الصعبة و انتصر هذه اللحظة ليبتخر بي...

"تأبتي حنان صبرين"

اهداء

حمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات الحمد لله ما انتهت درجته و لا ختم

جهد و لا تم سعي إلا بفضل

الحمد لله الذي جعل الحمد المستحق، الحمد لله حتى لا انقطاع، و موجب الشكر بأقصى ما يستطاع، و صلى الله على محمد خير ما افتتحت بذكره الدعوات، صلى الله على أفضل وارثه و موروثه، محمد صلى الله عليه و سلم.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى:

إلى أعظم الرجال صبرا و رمز الحب و العطاء إلى أحب إلي من روعي، سدي و

قدوتي "أبي العزيز"

إلى جنة الحياة، إلى سبب الكفاح و رمز الحب و العنان إلى تلك المرأة العظيمة "أمي

حبيبي"

إلى إخوتي، من كان لهم بالغ الأثر في الكثير من العقبات و الصعاب

إلى من كل كان له سبب في هذا النجاح

"طهراوي زينب"



الشكر والتقدير

اول من يحمد ويشكر مالك الليل والنهار ، العلي القهار ، فالحمد والشكر لله عز وجل الذي انعم علينا بنعمة العلم والدراسة الحمد لله الذي وفقنا على اتمام هذه المذكرة العلمية...

والشكر الموصول الى كل معلم افادنا بعلمه ، من اولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة ، كما نرفع كلمة الشكر الى الأستاذ المشرف "كش محمد " الذي ساعدنا في انجاز بحثنا و لم يبخل علينا بنصائحه وتعليماته ، نشكر كل موظف استقبلنا وارشدنا في فترة التبرص الميداني ، نشكر كل جنود الخفاء كل موضوع وكل عامل ساهم في تعزيز بينتنا التعليمية بتفان وظمير ، نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب او بعيد...

❖ طمراوي زينب

❖ تابتي حنان صبرين

الملخص :

أفرزت الحالة الإقتصادية للجزائر على ضوء الأزمة المالية الأخيرة بعض التحديات الجديدة من أجل تلبية فعلية و دائمة للحاجات المتنوعة لمرافق و مؤسسات الدولة، و تكفل المتطلبات الإجتماعية، و هو ما يظهر من خلال الإصلاحات الجبائية الأخيرة التي تسعى إلى الوصول إلى منظومة ذات كفاءة، تجمع بين عناصر (الفعالية، المرونة،العدالة)؛

حاولنا في هذا البحث تقييم مدى فعالية الجباية العادية للنظام الجبائي الجزائري للفترة الممتدة ما بين 2016-2022 و كيفية تأثيرها على خزينة الدولة ، إنطلاقا من تحليل بعض المؤشرات الجبائية مثل مؤشر التحصيل الضريبي للجباية العادية، الجباية البترولية، مؤشر النفقات الجبائية، علاقة الجباية العادية بالنمو الإقتصادي، و في الأخير قمنا بإعطاء بعض المقترحات العملية لتأهيل النظام الجبائي عامة و الجباية العادية خاصة.

الكلمات المفتاحية: الضريبة، الجباية العادية، الجباية البترولية،الإصلاح الجبائي، الميزانية العامة

Summary:

The economic situation of Algeria in the light of the recent financial crisis has created some new challenges in order to effectively and permanently meet the diverse needs of state facilities and institutions, and ensure social requirements, which is shown by the recent tax reforms that seek to reach an efficient system, combining the elements of efficiency, flexibility, Justice ؛

In this research, we are trying to assess the effectiveness of the regular collection of the Algerian tax system for the period between 2016-2022 and how it affects the state treasury, based on the analysis of some tax indicators such as the index of tax collection for regular collection, Petroleum collection, index of tax expenditures, the relationship of regular collection with economic growth, and finally we are trying to give some practical proposals to qualify the tax system in general and regular collection in particular.

Keywords: taxation, ordinary taxation , petroleum taxation, taxation reform , budget.

فهرس المحتويات

الواجهة

الاهداء

الشكر و التقدير

الملخص

فهرس الجداول

فهرس الاشكال

مقدمة عامة

الفصل الاول: الجانب النظري للجباية العادية والخزينة العمومية

- تمهيد: 01
- المبحث الاول: الجباية العادية و إصلاح النظام الجبائي 02
- المطلب الأول: عموميات حول الجباية العادية..... 02
- أولا : تعريف الجباية العادية..... 02
- ثانيا: أوجه التشابه و الاختلاف بين الضريبة و بعض الاقتطاعات..... 04
- المطلب الثاني: الإصلاح الجبائي في الجزائر 05
- أولا : النظام الجبائي 05
- ثانيا: دوافع اصلاح النظام الجبائي الجزائري 05
- ثالثا : أهداف الاصلاح الجبائي 07
- رابعا : انعكاسات الاصلاح الجبائي 08
- المطلب الثالث: أنواع الجباية العادية و تقسيماتها..... 09

09	أولا : أنواع الجباية العادية
11	ثانيا : تقسيمات العامة للجباية العادية
14	المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول الخزينة العمومية والميزانية العامة.....
14	المطلب الاول : عموميات حول الخزينة العمومية
14	أولا : تعريف الخزينة العمومية.....
14	ثانيا : خصائص الخزينة العمومية.....
14	ثالثا : حسابات الخزينة العمومية
15	المطلب الثاني : عموميات حول الميزانية العامة.....
15	أولا : ماهية الميزانية العامة
16	ثانيا: أهمية مبادئ وقوانين الميزانية.....
17	رابعا : قواعد وقوانين الميزانية العامة حسب التشريع الجزائري.....
18	خامسا: قوانين الميزانية العامة في التشريع الجزائري
18	المطلب الثالث : نفقات الخزينة العمومية ومصادر تمويلها
19	أولا : تعريف النفقات العمومية عناصرها وتقسيماتها
19	ثانيا : عناصر النفقات العمومية.....
22	ثالثا: تقسيمات النفقات
22	ثالثا : مصادر تمويل الخزينة العمومية.....
24	المبحث الثالث : الدراسات السابقة.....
24	المطلب الأول : الدراسات السابقة المحلية
25	المطلب الثاني : الدراسات السابقة الاجنبية
26	المطلب الثالث : الفرق بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية
27	الخلاصة :

الفصل الثاني : دراسة تحليلية ايرادات الجباية العادية ومدى مساهمتها في تمويل الخزينة العمومية

تمهيد : 29

المبحث الاول : أثر الايرادات الجبائية الكلية في كل من الايرادات العامة و النفقات العامة في

الجزائر (2016-2022)..... 29

المطلب الاول : مساهمة الارادات الجبائية الكلية في الايرادات العامة..... 29

المطلب الثاني : مساهمة الايرادات الجبائية في تغطية النفقات العامة..... 31

المطلب الثالث: مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية النفقات العامة..... 32

المبحث الثاني: مقارنة إحصائية بين كل من الجباية العادية و الجباية البترولية(2016-2022).... 33

المطلب الأول :مساهمة ايرادات الجباية العادية في الجباية الكلية..... 33

المطلب الثاني :مساهمة الجباية البترولية في الجباية الكلية خلال فترة (2016-2022)..... 34

المطلب الثالث : المقارنة بين كل من ايرادات الجباية العادية والجبائية البترولية والايادات الاخرى.. 36

المبحث الثالث : أثر الجباية العادية على الخزينة العمومية (2016-2022)..... 38

المطلب الأول : دور حصيلة الجباية العادية في تمويل خزينة الدولة..... 38

المطلب الثاني: علاقة الجباية العادية بالنمو الإقتصادي خلال الفترة (2016-2022)..... 41

المطلب الثالث : متطلبات تفعيل مردودية الجباية العادية في الجزائر..... 43

الخلاصة :..... 45

الخاتمة:..... 48

المراجع:..... 49

الملاحق:..... 51

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	أوجه التشابه و الاختلاف بين الضريبة و بعض الاقتطاعات	04
(02)	مساهمة الإيرادات الجبائية الكلية في الإيرادات العامة	30
(03)	مساهمة إيرادات الجباية الكلية في تغطية النفقات العامة	31
(04)	مساهمة إيرادات الجباية العادية في تغطية النفقات العامة	32
(05)	مساهمة إيرادات الجباية العادية في الإيرادات الجبائية الكلية	33
(06)	مساهمة إيرادات الجباية البترولية في الإيرادات الجبائية الكلية	35
(07)	المقارنة بين مساهمة الجباية العادية، الجباية البترولية والإيرادات الأخرى في تمويل الخزينة العمومية	37
(08)	تطور حصيلة مكونات الجباية العادية	39
(09)	الجباية العادية كنسبة مئوية من الناتج المحلي	42

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
30	مساهمة الايرادات الجبائية الكلية في الايرادات العامة	(01)
34	تطور ايرادات الجباية العادية	(02)
35	تطور ايرادات الجباية البترولية	(03)
38	مقارنة كل من ايرادات الجباية العادية والجبابة البترولية والايرادات الاخرى	(04)
40	تطور حصيلة مكونات الجباية العادية	(05)
43	تطورات الجباية العادية والنتاج المحلي الاجمالي	(06)

المقدمة

المقدمة :

تحتل السياسة الجبائية مكانة خاصة في علم السياسة الاقتصادية ، هذه المكانة لا ترجع ، إلى أن الجبائية تعد من أهم مصادر الإيرادات العامة، و إنما لأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق أغراض السياسة الاقتصادية، و مالها من آثار فنية و اقتصادية من حيث اختيار فرض نوع معين من الأنواع المختلفة للضرائب و الرسوم، و اختيار نظام جبائي يناسب البنية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع و مرحلة النمو التي يمر بها.

عرفت الجزائر كدولة نامية تطورات هامة وعديدة طرأت على اقتصادها تصب معظمها في اتجاه تكريس اقتصاد السوق والتخلي عن أنماط وطرائق التسيير الاقتصادي الممركز "المخطط" الذي عرفته عقودا من الزمن إلى غاية منتصف الثمانينات أين عرف الاقتصاد الجزائري مشكلا تمويليا جراء السقوط الحر والمفاجئ لأسعار البترول.

وقد شهد عقد التسعينات من القرن الماضي الانطلاقة الحقيقية لإصلاحات تجسدت بالخصوص في مجموعة من القوانين كانت بدايتها الأولى مع صدور قانون النقد والقرض، الذي حاول إدخال تغييرات جذرية على المنظومة المصرفية الجزائرية ، ثم تلاه مجموعة القوانين تخص تحرير التجارة الخارجية ، وخصوصه بعض مؤسسات القطاع العمومي ، وتشجيع القطاع الخاص ، وجلب الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل.

موازة مع كل هذا قامت الحكومة الجزائرية بإصلاح شامل على سياستها الجبائية سنة 1992 قصد تمكينها من مواكبة النقلة النوعية التي شهدتها الاقتصاد الوطني ، واستهدف هذا الإصلاح الجبائي لتحديث الإدارة الجبائية و تعديل الأحكام والترتيبات الجبائية بغية تبسيط النظام الجبائي وجعله أكثر مرونة وتماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة.

حظيت الجبائية العادية في الجزائر باهتمام بالغ من طرف السلطات في ظل هذه الإصلاحات، نظرا لأهميتها كمورد يتسم بالاستقرار النسبي لتعبئة الإيرادات الحكومية اللازمة لتمويل التنمية، إضافة إلى دورها في تحقيق التوازن المالي للحكومة حيث تمثل مصدرا ثابتا للإيرادات المالية التي يمكن استخدامها في تغطية النفقات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، نحاول في هذا البحث الإجابة على الإشكالية التالية:

إشكالية البحث :

➤ ما مدى مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة بالجزائر خلال فترة 2016-2022 ؟

اسئلة فرعية:

ماذا يقصد بالجباية العادية ؟

ما مفهوم الخزينة العمومية ؟

الفرضية:

حتى يتسنى لنا معالجة إشكالية البحث قمنا بإعتماد الفرضية الرئيسية التالية:

➤ تعد مساهمة إيرادات الجباية العادية مهمة في تمويل الميزانية العامة للدولة خلال فترة 2016-2022

الفرضيات الفرعية :

الجباية العادية هي مجموعة من الاقتطاعات التي تفرضها الدولة بهدف تمويل خزينة الدولة .

الخزينة العمومية هي مصلحة حكومية لتسيير ميزانية الدولة أي واردات الحكومة ونفقاتها.

أسباب اختيار موضوع البحث :

الدوافع التي أدت بنا إلى معالجة هذا الموضوع دون غيره كالاتي:

➤ اندراج موضوع البحث في مواضيع المتجددة و التي تدور حولها نقاشات مستفيضة باستمرار .

➤ الرغبة الذاتية والميول الشخصي في معالجة و دراسة المواضيع ذات الاهتمام الدولي.

➤ الرغبة في تشجيع هذا النوع من البحوث نتيجة ندرة الدراسات التحليلية و الكمية التي تناولنا بعمق .

أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى مجموعة من الأهداف:

✓ تحديد مفهوم الميزانية العامة وأهم مكونات حسب التشريع الجزائري؛

✓ تحديد مدى مساهمة إيرادات الجباية العادية في الميزانية العامة في الجزائر؛

✓ توضيح أثر إيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2020؛

✓ إبراز دور الأساليب الكمية في قياس أثر إيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة المدروسة

أهمية البحث:

الغاية من وقفنا على هذا الموضوع " دور الجباية في تمويل الخزينة العمومية" راجع للدور الإيجابي والمهم الذي يشكله القطاع الجبائي في اقتصاد الدولة، لكونه جهاز حساس يتأثر بالمستجدات والتغيرات الجارية ، ومدى مردوديته و مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية الوطنية والدولية .

حدود البحث:

اقتصرت الدراسة على "دور تمويل الجباية للخزينة العمومية" ولاستكمال الدراسة بمعلومات ذات مصداقية اعتمدنا على معطيات قانون المالية ، كما أجرينا الدراسة الميدانية لمدة 15 يوم في كل من خزينة الولاية و مصلحة الضرائب

المنهج المتبع

من خلال طبيعة هذه الدراسة والاهداف المرجو تحقيقها ، و بالنظر للموضوع الذي تناولنا فيه تقييم اداء الجباية العادية ، اعتمدنا على المنهج الوصفي في شقه النظري من خلال جمع المعلومات عن الخزينة العمومية والجبائية العادية والعلاقة بينهما لتمويل خزينة الدولة ، وطبق المنهج الاستقرائي والتحليلي بجانبه التطبيقي المتعلق بتحليل الجداول والنسب والمؤشرات الواردة في قانون المالية ، حيث تم تحليل و دراسة البيانات ومقارنة السنوات فيما بينها بهدف التعامل معها في اختبار الفرضيات وبيان نتائج الدراسة.

الصعوبات التي واجهتنا :

- ضيق الوقت لاستكمال الدراسة الميدانية.
- صعوبة تحصيل المعلومة المالية من مصدرها الإداري الأول.

➤ صعوبة تلقي المعلومات بالقدر الكافي نظرا لحساسية المكان و السرية المهنية و هذا ما صعب
المأمورية.

هيكل البحث:

تناولنا في مضمون صفحات البحث العديد من المفاهيم التي تعالج وتصب في صلب الموضوع ، لهذا
قسمنا الدراسة لفصلين ، الفصل الأول دراسة نظرية مقسمة إلى ثلاث مباحث تشرح ماهية الجباية العادية
وأسباب اصلاح النظام الجبائي ، و منه إلى المبحث الثاني الذي كان حول مفاهيم خاصة بالخرينة
العمومية ومصادر تمويلها، و كذا المبحث الثالث تطرقنا من خلاله إلى مجموعة من الدراسات السابقة،
أما الفصل الثاني فهو دراسة تحليلية خلال الفترة (2016-2022) لإبراز دور الجباية العادية في تمويل
خرينة الدولة.

الفصل الأول

تمهيد:

تطرقنا في هذا الفصل إلى جملة من التعريفات حول الجباية العادية ، وأهم الإصلاحات والتدابير التي اتخذتها الجزائر لتعزيز بنية وكفاءة النظام الجبائي الجزائري ،أبرزها اصلاح الذي كان سنة 1992، و من جهة اخرى تناولنا أهم العناصر والمفاهيم المتعلقة بكلتا من الخزينة العمومية والميزانية العامة وأهم مصادرها بالاضافة الى دراسات سابقة منها محلية و أخرى اجنبية.

ومن خلال هذا سنتطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الجباية العادية و إصلاح النظام الجبائي

المبحث الثاني: عموميات حول الخزينة العمومية والميزانية العامة

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

الفصل الاول: الجانب النظري للجباية العادية والخزينة العمومية

المبحث الاول: الجباية العادية و إصلاح النظام الجبائي

تتكون الإيرادات العامة من الإيرادات الجبائية و الإيرادات الغير الجبائية، وتختلف مصادرها من دولة إلى أخرى حسب ظروفها الاقتصادية وإمكانياتها.

و تندرج الجباية في الجزائر ضمن الإطار العام لنظام الحماية الاجتماعية المتبع من طرف السلطات العمومية، نذكر في هذا المبحث ماهية الجباية العادية و أسباب إصلاح النظام الجبائي و كل من أنواع الجباية العادية و تقسيماتها.

المطلب الأول: عموميات حول الجباية العادية

أولاً: تعريف الجباية العادية

تعتبر الجباية العادية أحد أهم الإيرادات التي تستعمل في تسيير إيرادات الدولة و تلبية حاجيتها، فهي ذلك النشاط التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان إجراءات من أجل تحصيل الإيرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة، إذا تحل مكانة بارزة لثباتها و إلزامها .¹

تشمل الجباية العادية مجموعة من الإقتطاعات و التي تضم الضرائب، الرسوم ، الإتاوة و المساهمات الاجتماعية و التي تحصل عليها الدولة و ذلك يكون بفرض نظام جبائي معين تطبقه لضمان الإيرادات بطريقة مستمرة.

تأخذ الضرائب الدور الأكبر من الجباية العادية من حيث المداخل و كيفية فرضها و لأن الضريبة لا تدفع مقابل منفعة خاصة يتلاقاها المكلف نظير دفعه اياها ، يتبع بعض الأشخاص الطبيعيين و المعنويين المكلفين بالضريبة بعض طرق و أساليب الغش و التهرب الضريبي لهذا يسن القانون مجموعة من الآليات كفيلة للحد من هذه الظواهر و من أهمها الرقابة الجبائية و نذكر تعريف الإقتطاعات الجبائية كما يلي:

¹ محمد عباس محرز، بحث اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الثالثة، دار هومة، الجزائر، 2005، ص10

الفصل الأول: الجانب النظري للجباية العادية والخزينة العمومية

1- الضريبة

التعريف الأول: الضريبة هي مساهمة نقدية تفرض على المكلفين حسب قدراتهم التساهمية و التي تفرض جبرا بتحويل الأموال محصلة و بشكل نهائي و بدون مقابل محدد نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية².

التعريف الثاني: الضريبة هي مبلغ من النقود تجبر الدولة و الهيئات العامة المحلية للفرد على دفعه إليها بصفة نهائية، ليس مقابل انتفاعه بخدمة معينة، وإنما تحقيق منافع عام³. كما يعرفها الاقتصادي ميل MEHL بأنها : اقتطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد الطبيعيين و الاعتباريين وفقا لقدراتهم التكاليفية بطريقة نهائية، و بلا مقابل يقصد تغطية الأعباء العامة و لتحقيق الدخل للدولة⁴.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الضريبة:

تمثل الضريبة واجب على الأفراد أي تعتبر مساهمة مالية إلزامية تفرض من طرف الدولة بدون أي مقابل، تهدف من خلالها تمويل الخزينة العمومية من أجل تغطية الأعباء، و لا يجوز الغش فيها أو التهرب منها.

2- الرسم:

تعتبر هذه الرسوم من أهم المداخل المالية للدولة . لكنها تختلف هذه الأخيرة على الضرائب بأنها تكون مقابل الخدمات التي تؤديها المرافق العامة و الهيئات ، و عليه يمكن تعريف الرسم بأنه: مبلغ نقدي يدفع جبرا الى الدولة أو الى إحدى هيئاتها العامة ، مقابل نفع خاض يحصل عليه الفرد بجانب نفع عام يعود على المجتمع ككل ،⁵ كالرسوم القضائية التي يدفعها من يطلب من الدولة إظهار حقه عن طريق القضاء و رسوم تسيير سيارة لمن يطلب من الدولة الانتفاع بتسيير سيارته بالطرق العامة⁶.

و من خلال ما سبق يمكن استخلاص خصائص الرسم على النحو التالي:

- يكون في شكل مبلغ نقدي.
- يدفع إلى الدولة أو غيرها من الدوائر العامة كالمunicipalities و غيرها من الإدارات الحكومية بشكل اختياري.

² بحث الجباية المحلية بين المركزية و اللامركزية و دورها في تمويل التنمية المحلية. عجيبة محمد. بن نوي مصطفى ص99

³ سوزي عل ناشد، كتاب الوجيز في المالية العامة. دار الجامعة الجديدة للنشر ، ص119

⁴ حامد عيد الكجيد دواز ، بحث مبادئ الاقتصاد العام . دار وائل الأردن 1998، ص34.

⁵ سوزي عدلي ناشد ، ، مرجع سبق ذكره 2000 ص102.

⁶ حسين مصطفى بحث -المالية العامة- ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر _2001_ ص39

الفصل الاول: الجانب النظري للجباية العادية والخزينة العمومية

- يدفع جبرا مقابل انتفاع الشخص بخدمة معينة.
- يحقق الرسم خاصا مباشرا الى جانب نفع عام غير مباشر.

3- الإتاوة

الإتاوة، أو ما يعرف بالملكية، هي دفعة مالية ملزمة قانونياً، يتم دفعها إلى فرد معين ، أو إلى شركة مقابل خدمة معينة مستمرة ، كالأعمال المحمية بحقوق الطبع والنشر والامتيازات ، ومن الأمثلة على الإتاوات؛ المدفوعات التي يحصل عليها المطربون أو الموسيقيون عند تشغيل أغانيهم في التلفاز أو الراديو مثلاً، كما يجب وضع شروط محددة عند الاتفاق على الإتاوة ما بين الطرف الأول والآخر، وهذه الاتفاقيات يجب أن يستفيد منها كل من المرخص الذي يتلقى الامتياز والمرخص له الذي يدفع الإتاوة.⁷

ثانياً: أوجه التشابه و الاختلاف بين الضريبة و بعض الاقتطاعات

جدول رقم (01) : أوجه التشابه و الاختلاف بين الضريبة و بعض الاقتطاعات

أوجه	البيان	الضريبة	الرسم	شبه الجباية
الاختلاف	<ul style="list-style-type: none"> • الإلزامية: • القانونية: • التكلفة: • الخزينة العمومية: • القيمة: • الموضوع : 	<ul style="list-style-type: none"> -إلزامية -إمكانية التهرب -نفقات التحصيل -مورد للخزينة العمومية. -حسب المقدرة التكاليفية -مرتبط بالمساهمة في النفقات العمومية و يمتاز بالمنفعة العامة 	<ul style="list-style-type: none"> -اختياري -لا يوجد إمكانية لتهرب -لا تتطلب نفقات -تمويل الخزينة العمومية . -حسب حجم الخدمة المطلوبة -مرتبط بالخدمة العمومية و يمتاز بالمنفعة الخاصة. 	<ul style="list-style-type: none"> -اختيارية -لا يوجد إمكانية لتهرب -لا تتطلب نفقات -تمويل الخزينة العمومية -حسب احتياجات الشخص المعنوي -هدف اقتصادي يعود بالفائدة على الشخص المعنوي
التشابه	<ul style="list-style-type: none"> • نوعية الاقتطاع • جهة الإصدار 	<ul style="list-style-type: none"> -اقتطاع مالي -السلطة العمومية 	<ul style="list-style-type: none"> -اقتطاع مالي -السلطة العمومية 	<ul style="list-style-type: none"> -اقتطاع مالي -السلطة العمومية

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتامدا على المعطيات السابقة

المطلب الثاني: الإصلاح الجبائي في الجزائر

اندرجت عملية الاصلاح الجبائي الذي باشرتها الجزائر منذ عام 1992 في الصياغ الاصلاح الشامل لهيكلها الاقتصادي ، والتحول من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، هذا التحول الذي املته عوامل داخلية وخارجية ،عكستها الازمة الاقتصادية الخانقة التي ضربت الاقتصاد الجزائري،مما دفع بالسلطات الجزائرية الى الشروع في عملية اصلاح عميق و مراجعة جذرية لطريقة عمل وتسيير الاقتصاد.

أولاً: النظام الجبائي

النظام الضريبي هو الإطار الذي يحدد قواعد فرض الضرائب و تحصيلها من الأشخاص الطبيعية و المعنوية، يعمل على تحديد أنواع الضرائب ، معدلاتها، الأسس التي يتم حسابها عليها، الإعفاءات و الاستثناءات الممكنة، و طرق تحصيلها.

أسس النظام الجبائي

➤ **السياسة الضريبية:** تعبر السياسة الضريبية عن مجموعة من الإجراءات ذات الطابع

الضريبي تتعلق بتنظيم جباية الضرائب من أجل تغطية النفقات العامة من جهة وتأثيرها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى.

➤ **التشريع الضريبي:** صياغة التشريعات الضريبية بشكل جيد لإغلاق منافذ التهرب أمام المكاف.

➤ **الإدارة الضريبية:** تعتبر الإدارة الضريبية أداة لتطبيق النظام الضريبي. إنها الهيئة الفنية

والإدارية المسؤولة عن تنفيذ التشريعات الضريبية، من خلال فرض الضرائب وتحصيلها.⁸

ثانياً: دوافع اصلاح النظام الجبائي الجزائري

1. الأزمة البترولية

في عام 1986 نزلت أسعار النفط إلى أقل من تسعة دولارات للبرميل، كانت تلك هزة اقتصادية عنيفة ضربت الاقتصاد العالمي، لكنها كانت أعنف بالنسبة للاقتصاد الجزائري، الذي كان يعتمد كلياً على عائدات النفط بنسبة قاربت 92%، فقد نفذ احتياطي البلاد من العملة الصعبة، وشحت الخزينة العمومية، تدهورت الأوضاع المعيشية للجزائريين.⁹

⁸ حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، كلية علوم التجارية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة ، - 2006، 2005، ص 22

⁹ عثمان لحياني بحث -أزمة نفط الجزائر- 10 سبتمبر 2015 ص44

الفصل الاول: الجانب النظري للجباية العادية والخزينة العمومية

في تلك الفترة كانت الجزائر تسير بنظام اشتراكي كلاسيكي تحتكر فيه الدولة وسائل الإنتاج، ثم سعت إلى البحث عن أحسن السبل لبناء اقتصاد وطني عصري و إخراج المؤسسة الوطنية من البيروقراطية، إعطائها الحرية اللازمة لإصدار قراراتها الخاصة لتسيير مواردها المالية و المادية، تم مناقشة قضية النظام الرأسمالي أي استقلالية المؤسسة، وفي بداية 1988 بدأت مرحلة التطبيق بعد دراسة مشاريع وقوانين حددت الحكومة شروطها ومخططاتها.¹⁰

2. ثقل العبء الضريبي

أدى تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها إلى زيادة العبء الضريبي على الشركة ، و هو من العوامل التي ساهمت بشكل كبير في اختلال التوازن المالي للمؤسسة ، خاصة أن الأخيرة يعتبر الهيكل الأساسي للاقتصاد الوطني.

3. عدم استقرار النظام الضريبي

تميز النظام الضريبي بالعديد من التغييرات الحديثة التي أدت إلى عدم استقراره، فمثلاً شهد معدل الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية تغيراً ملحوظ.

4. ضعف التشريع والإدارة الضريبية

يستند التشريع الضريبي إلى مجموعة من القوانين التي تم كتابتها في الصياغات الضعيفة والمفككة، تفسح المجال لتفسيرات مختلفة وتساعد على تجنب ما جعلها تفقد فعاليتها واستجابتها للاحتياجات والأغراض المالية الحديثة.

5. ضعف العدالة الضريبية

يتسم النظام الضريبي الجزائري ببُعدته عن العدالة الضريبية وهذا واضح منه من خلال العناصر التالية:

- يقتصر أسلوب الاستقطاع من المصدر على بعض المداخل دون غيرها
- إمكانية التهرب الضريبي
- الضرائب المباشرة يسيطر عليها معدل نسبي وليس تصاعدي مع ملاحظة أن المعدل النسبي لا تأخذ في الاعتبار حجم الدخل.

¹⁰ بروكي عبد الرحمان، عبد الرحمان عبد القادر - جامعة أحمد دراية أدرار - رسالة ماجستير ' دراسة مقارنة لأزمة النفطية 1986-2020 ص03.

➤ يحتوي النظام الضريبي السابق على ضرائب محددة لا تأخذ في الاعتبار الوضع العام.¹¹

6. الغش والتهرب الضريبي

كل سلبيات النظام الضريبي ساهمت في زيادة شدة الغش والتهرب الضريبي، بالإضافة إلى قلة وعي لدى دافعي الضرائب ووجود ثغرات في التشريعات الضريبية مما يدفع دافعي الضرائب إلى استغلال هذا النقص للتهرب من الضريبة.

7. عدم فاعلية الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار

تعتبر الحوافز الضريبية تقنية يستخدمها المشرع للتأثير على سلوك دافعي الضرائب، بما في ذلك المؤسسات الاقتصادية، يُعرف باسم التضحية الضريبية، حيث تضحيات الخزنة العامة مع مبلغ معين من الخصم الضريبي مقابل حث الشركات على الاستثمار، ولكن الحوافز القائمة في النظام السابق لم تحقق ذلك وبدل على ذلك الخلل في هيكلية القطاع الاستثماري وعدم التوازن.¹²

ثالثا: أهداف الإصلاح الجبائي

سعى الإصلاح الضريبي الى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن تلخيصها فيما يلي :

➤ تحقيق نمو اقتصادي عن طريق ترقية الادخار و توجيهه نحو الاستثمار الانتاجي، مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات الناجم عن تعدد الضرائب من جهة و ارتفاع معدلاتها من جهة اخرى.

➤ خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات لكون هذه الاخيرة مهيمنة عليها بالمنتجات البترولية في ظل هذه الاوضاع اصبحت فيها السوق النفطية تتمتع بعدم الاستقرار.

➤ اعادة توزيع المداخل بشكل عادل والعمل على حماية القدرة الشرائية للعملة التضخم التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني انذاك.

¹¹ كمال زريق، سمير عمور، مرجع سبق ذكره، ص ص 325- 326.

¹² عفيف عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 109.

رابعا : انعكاسات الاصلاح الجبائي

ان الاصلاح المتبنى من طرف الدولة استطاع تحقيق اهداف عديدة، وذلك بإحداث تغييرات والتي كان لها اثر على الاقتصاد الوطني ، سواء على الجانب المالي او الاقتصادي او الاجتماعي.

1- على الجانب المالي :

كان لهذا الاصلاح انعكاسات بالغة على الجانب المالي اهمها:

➤ الجباية كأداة لتعبئة المواد: من اهم الاسباب لحدوث اصلاح جبائي وجود عجز في الميزانية ، الذي دفع بالدولة الى اللجوء الى المديونية من اجل سداد هذا العجز ، وما زاد في تأزم الوضع هو التدهور الكبير للاسواق العالمية الخاصة بالمحروقات ، ومن اهم اهداف الاصلاح الحصول على مواد لتغطية النفقات ، وهذا من خلال الاعتماد على كل من الجباية العادية والبتروولية¹³

➤ محاربة الغش والتهرب الضريبي: بحسب يعتبر الغش والتهرب احدى المشاكل المهمة التي يوجهها النظام الضريبي، وذلك بضعف مردود ذلك النظام ونقص حصيلته، ولمحاربة ذلك تم اتخاذ الاجراءات الكفيلة من رقابة صارمة، واجبار المكلفين بمسك محاسبة واضحة واعداد تنضمم للهيكل الضريبية.

2- على الجانب الاقتصادي:

كان لهذا الاصلاح انعكاسات بالغة على الجانب الاقتصادي اهمها:

➤ تخفيض معدل الضريبة : باعتبارها تؤثر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لذلك قامت الحكومة بتبني سلسلة من الامتيازات الجبائية المتعلقة بقضية التشغيل، ويمكن تلخيص ذلك في

- امتيازات دبائية او اعفاءات ضريبية متعلقة بخلق مناصب شغل جديدة ؛
- تخفيض الرسوم على الاجور والمرتبات ؛
- اعتماد نظام الخصم او الخصوم القابلة للاسيراد على اساس تكلفة المرتبات والاجور.

¹³نجاه نوي،فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،فرع مالية ونقود ،جامعة الجزائر 2004/2003ص67.

الفصل الاول: الجانب النظري للجباية العادية والخزينة العمومية

- جعل الضريبة كاداة لتشجيع الاستثمار: وهذا لتوسيع مجال الاستثمارات وترقيتها، وذلك باعتماد عدة حوافز ضريبية في هذا المجال
- الناتج القومي: كان دور الضريبة في السابق يقتصر على تحقيق موارد مالية لتغطية النفقات فقط، لكن حديثا نجد ان الدولة تتدخل في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية من خلال فرض الضرائب، ولذلك كان لزاما على الدولة مراعاة قدرة الافراد على تحمل العبء الضريبي، و وضع سلم ضريبي عادل متكامل يحقق الموارد المالية من جهة، ومن جهة ثانية يراعي القدرة للمكلفين بالضريبة.¹⁴

3- على الجانب الاجتماعي:

- استخدام الضريبة لاعادة توزيع الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة ؛
- التمييز بين الاشخاص الطبيعيين والمعنويين واخضاع كل طرف لمعاملة خاصة ؛
- التوسع في استعمال الضريبة التصاعدية بالنتائج بدلا من الضريبة النسبية غير العادلة.¹⁵

المطلب الثالث: أنواع الجباية العادية و تقسيماتها

أولا: أنواع الجباية العادية

1- الرسم على النشاط المهني:

يعرف هذا الرسم على أنه اقتطاع نسبة من رقم الأعمال المحقق من الأشغال المهنية، إن الرسم على النشاط المهني ضريبة مباشرة تتحملها المؤسسة و لا يتم نقلها إلى الغير، و يفرض على الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الذين يمارسون نشاط صناعي أو تجاري أو غير تجاري، بحيث لا يراعي حالة المؤسسة، أي المكلف مطالب بدفع هذه الضريبة سواء حقق ربح او خسارة.¹⁶

2- الضريبة العقارية

مع التطور العمراني الذي شهدته كل الدول شهدت الإيرادات الضريبية المتأتية من قطاع العمران تطورا ملحوظا لذلك غالبا ما تلجأ الدولة إلى زيادات مدروسة على هذا النوع من الضرائب من أجل تفعيل الإيرادات الضريبية العقارية و ذلك باعتبار أن جبايتها سهلة و لا يشعر الأفراد بعبء هذه الضريبة، و

¹⁴ ناصر مراد ، الإصلاح الضريبي في الجزائر ، 1992-2003، منشورات بغدادي، الجزائر، ص211.

¹⁵ عيد المجيد قدرى، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الالفية الثالثة، الملتقى لوطني، جامعة سعد دحلب، البلدة 12، ص249.

¹⁶ عيد الباقي حياة مقياس جباية المؤسسة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة بلحاج بوشعيب -عين تموشنت ص1.

الفصل الاول: الجانب النظري للجباية العادية والخزينة العمومية

بالتالي يرى الكثير من علماء المالية العامة أن فرض ضريبة على العقارات وخاصة تلك العقارات الموجودة في المدن يمكن أن تساهم بشكل فعال في معالجة عجز الموازنة العامة¹⁷.

3- الضريبة على الدخل الاجمالي IRG

يقصد بها الضريبة التي تفرض على مجموع الدخل المتحقق للمكلف بالضريبة من مصادر متعددة وتطبق هذه الضريبة على دخول وارياح المكلف التي يحصل عليها كل سنة¹⁸. الاشخاص الخاضعون لها هم الاشخاص الطبيعيون، اعضاء شركات الاشخاص، الشركاء في الشركات المدنية المهنية، اعضاء شركات المساهمة، الذين لهم مسؤولية تضامنيه وغير محدد فيها اعضاء الشركات، المدنية الخاضعة لنفس النظام الذي تخضع له شركات التضامن.

4- الضريبة على ارباح الشركات IBS

تؤسس ضريبه ثانويه على مجمل الارباح او المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الاشخاص المعنويين¹⁹.

الشركات الخاضعة لها اجباريا هي شركات رؤوس الاموال، اما الشركات الخاضعة لها اختياريا هي شركة الاشخاص التضامن والتوصية البسيطة، الشركات المدنية، وشركات بالمشاركة²⁰.

5- الضريبة الجزافية الوحيدة IFU

حسب نص المادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فإنه تؤسس ضريبه جزافيه وحيدة تغطي الضريبة على الدخل الاجمالي والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني ويخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الاشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا وتجاريا وحرفيا وكذا التعاونيات الحرفية التي لا يتجاوز رقم اعمالها 15 مليون دينار جزائري ما عدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي كما يستثنى من هذا النظام أنشطة مختلفة²¹.

6- ضرائب الإنتاج

يقوم المنتجين بنقل هذه الضريبة إلى المستهلكين باعتبار أن المنتج تفرض عليه هذه الضريبة عندما تمر السلعة بمرحلة الإنتاج النهائي و بالتالي يمكن أن يحملها للمستهلك، وتعتبر هذه الضرائب من أبرز

¹⁷لكحل يحيى، معتوقى هشام مذكرة شهادة ماستر أكاديمي' مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة' 2020-2021 جامعة محمد

بوضياف -مسلية ص32

¹⁸ عيد المجيد قنري، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الالفية الثالثة، الملتقى لوطني، جامعة سعد دحلب، البلدة 12، ص61.

¹⁹ وزارة المالية المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2023 .

²⁰ ينظر: منور اوسرير، مرجع سابق، ص98.

²¹قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة المادة 282

الفصل الاول: الجانب النظري للجباية العادية والخزينة العمومية

الضرائب غير المباشرة و التي تدر أموالا كبيرة لخزينة الدولة بسبب سهولة جبايتها لذلك ففي الغالب تستعمل هذه الضرائب في تمويل عجز الموازنة العامة.²²

7- الضرائب الجمركية

وهي تلك الضرائب التي تفرض على عمليات التجارة الخارجية وتكتسي هذه الضرائب أهمية بارزة في تمويل الموازنة لمرونتها و اتساع نطاقها خصوصا وأن حركة السلع والخدمات نشطة في مجال التجارة الخارجية لذلك تعتبر حصيلة هذه الضرائب حصيدا هامة بالنسبة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

8- الرسم على القيمة المضافة

تفرض الضريبة على القيمة المضافة على الزيادات التي تتحقق في قيمة الإنتاج في كل مرحلة من مراحل الانتاج و التوزيع، و تتميز الضريبة على القيمة المضافة بوفرة حصيلتها و خصوصا إذا تم الاختيار الجيد لنسبتها و طرق جبايتها و تحصيلها بحيث تتصف بالديمومة الايرادية طوال العام دون التقيد بفترة زمنية محددة، و تعتبر أخف وقعا على المكلفين بدفعها لاندماج قيمتها في أسعار السلع التي يقومون بشرائها و بالتالي لا يشعر بها المكلف لذلك غالبا ما تستعملها الدولة لتمويل العجز في موازنتها لما لها من مرونة و مميزات تجعلها من أهم الضرائب المستخدمة في عملية التمويل.²³

ثانيا: تقسيمات العامة للجباية العادية

عرفت الجباية العادية عدة تقسيمات و معايير لتفرقة بين عناصرها و تسهيل تطبيقها، و فهمها لمجمل مستعمليها لهذا حاولنا في بحثنا هذا التطرق لمعظم تقسيماتها مع توضيح كل معاييرها لتسهيل على القارئ.

أولاً: من حيث المادة الخاضعة لضريبة

1. **الضرائب على الأشخاص:** هي الضريبة التي تفرض على الشخص في حج ذاته فيكون هو محل الضرائب أو وعاء لها بغض النظر عن قدرته المالية.²⁴

2. **الضرائب على الاموال:** هي تعتبر مال الشخص هو وعاء الضريبة، دون أخذ شخصه في الاعتبار حيث تقتطع الضريبة على أساس ما يملكه من أموال أو ما يكسبه من دخل.²⁵

²²لكحل يحيى، معتوقى هشام مذكرة 'شهادة ماستر أكاديمي' مرجع سابق ص33

²³لكحل يحيى، معتوقى هشام مذكرة شهادة ماستر أكاديمي' مرجع سابق ص34

²⁴ حساوي سليمة،ياحي حنان، الآليات القانونية للتحويل الجبري للضريبة في ظل الإجراءات الجبائية، مذكرة ماستر قسم الحقوق، تخصص إدارة مالية جامعة زيان عاشو- الجلفة،2016-2017،ص18.

ثانيا: من حيث نقل العبء الضريبي

1. **الضرائب المباشرة:** هي كل اقتطاع قائم مباشر على الأشخاص أو على الممتلكات و الذي يتم تحصيله بواسطة قوائم اسمية ، و التي تنقل مباشرة من المكلف بالضريبة للخزينة العمومية، تعتبر كضرائب ذات مؤشر تمس المكلية و المهن و الدخل.²⁶

2. **الضرائب الغير المباشرة:** تكون عند الحاجة، هي ضرائب تفرض على السلع والخدمات بدلاً من فرضها على الأفراد مباشرة.

ثالثا: من حيث تعدد الضريبة

1. **الضريبة الوحيدة:**

أي أن الفرد المكلف بضريبة واحدة بعد خصم جميع التكاليف للحصيلة على الدخل، بعبارة أخرى يجمع ما يحصل عليه الشخص الواحد من المداخيل المختلفة على وعاء واحد.²⁷

2. **الضريبة المتعددة:**

تفرض على أكثر من عنصر من عناصر الإخضاع الضريبي، تتضمن أكثر من ضريبة مثل ضريبة على الدخل، و ضرائب أخرى على الثروات.²⁸

رابعا: من حيث وضع الضريبة

1. **الضريبة النسبية :** و يقصد بها نسبة مئوية من تغير حجم الوعاء الضريبي.

2. **الضريبة التصاعدية:** و يقصد بها بالضريبة تغير النسبة المئوية مع تغير حجم الوعاء الضريبي.

خامسا: ضرائب عينية و ضرائب شخصية

²⁵ شرقي علي الدين، زاوي إلهام، "دور الضرائب في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر-حالة الجزائر 2000/2015"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وجباية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، 2016/2017 ص.10.

²⁶ ضباب عبد الله، بلعمري عواطف. دور الجباية في تمويل الخزينة العمومية- دراسة خزينة ولاية المسيلة 2014-2016 مذكرة ماستر علوم اقتصادية تخصص مالية و جباية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة ص.23.

²⁷ سايح جيور على.د. عزوز، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر ، مجلة اتصايات شمال إفريقيا المجلد 14/ العدد 19، ص.253.

²⁸ محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس و تحصيل الضرائب بالجزائر ، شهادة الدكتوراه ، تخصص علوم اقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة 2015/2015 ، ص.20.

الفصل الاول: الجانب النظري للجباية العادية والخزينة العمومية

ترتكز التفرقة بين الضرائب عينية و ضرائب شخصية على مقدار ما يمنح من اعتبار لظروف الممول الشخصية و المالية و الاجتماعية عندما نكون بصدد تحديد سعر الضريبة.

1. الضرائب العينية:

إن الضريبة العينية هي الضريبة التي لا تأخذ بعين الاعتبار حالة المكلف و لا ظروفه الاجتماعية مثالها الضريبة الجمركية، فالمبلغ هنا هو المعيار الوحيد لقياس مقدرة الممول التكليفية، و تتميز الضريبة العينية بالساطة و السهولة في التطبيق دون تثير أي إشكال لإدارة، مع انخفاض تكاليف جبايتها، و ما يعيب هذا النوع من الضرائب أنها لا تتماشى مع فكرة العدالة الضريبة بفهومها الحديث لعدم تمييزها في معاملة الممولين حسب ظروفهم الشخصية.²⁹

2. الضرائب الشخصية:

إن الضريبة الشخصية هي الضريبة التي تراعي عند فرضها على المال الحاضر لها ظروف الممول الشخصية بمعنى مراعاتها للمقدرة التكليفية للمول، و عناصر الشخصية عديدة أهمها إعفاء الحد الأدنى اللازم للمعيشة، و تعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي المفروضة في الجزائر ضريبة شخصية بحكم أن هناك حد أدنى معفى من الضريبة، كما أنها تأخذ بالحالة الشخصية للمكلف بها كحالة الموظف و العامل و يصطدم تطبيق الضرائب بصعوبات عديدة نتيجة مراعاة الظروف الشخصية للمول و الإحاطة بها سواء بالنسبة لإدارة التي يجب أن تكون على كفاءة عالية للتعرف على هذه الظروف أو بالنسبة للمول الذي تتدخا الإدارة في شؤونه.³⁰

المبحث الثاني: الخزينة العمومية

المطلب الاول: عموميات حول الخزينة العمومية

أولاً: تعريف الخزينة العمومية

التعريف الاول : خزينة العمومية هي مصلحة تابعة للدولة، تحفظ طبقاً لقانون المالية لحساب الدولة والجماعات الإدارية الأخرى، عمليات الخزينة والبنك التي يتضمنها، التسيير المالي العمومي والمطبق

²⁹ رجاشته عبد المجيد، تقييم الإصلاح الجبائي، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية تخصص تسيير المؤسسات، جامعة فرحات عباس- سطيف

2018م، 2019م، ص62

³⁰ نفس المرجع، ص62

الفصل الاول: الجانب النظري للجباية العادية والخزينة العمومية

على مجموع النشاطات المالية تحت وصاية الدولة.³¹

التعريف الثاني: كما عرفها الاقتصادي Jean Marchal بانها : " تعطي التصريحات الضرورية التي تبين مداخيل الدولة وتبين التزامات الانفاق العام ، بالإضافة الى تحصيلها للموارد الضريبية كما تعمل على تأمين دفع النفقات المحددة في القوانين المالية.³²

و من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الخزينة العمومية كما يلي:

الخزينة العمومية هي مصلحة حكومية لتسيير ميزانية الدولة أي واردات الحكومة ونفقاتها.

ثانيا: خصائص الخزينة العمومية

نوجز أبرز خصائص الخزينة العمومية فيما يلي :

- منشأة عامة مكلفة بتسيير ميزانية الدولة.
- مصلحة تابعة للدولة ليس لها شخصية معنوية، تقوم بالتشخيص المالي للدولة.
- تقوم بتجسيد قوانين المالية.
- شخص إداري كما تعتبر بمثابة بنك صغير.³³

رابعا :حسابات الخزينة العمومية

1. الحسابات التجارية :

يدرج في هذه الحسابات مبالغ الايرادات والنفقات المخصصة لتنفيذ العمليات ذات طابع الصناعي او التجاري التي تقوم بها المرافق العمومية للدولة وهذا بصنف استثنائي.³⁴

2. حسابات التخصيص :

حسب المادة 56 من القانون 17/84 فان الغاية من انشاء هذا الحساب هو تخصيص جزء من المداخيل لتغطية بعض النفقات تعارضا مع مبدأ عدم التخصيص .

3. حسابات التسبيقات :

³¹ وانزة محمد، القطبي سالم، دور النظام الضريبي في تمويل الخزينة العمومية، مذكرة ماستر عموم تجارية تخصص مالية مؤسسة، 2019/2018 ص15.

³² Jean Marchal, la contribution de Maguette Durand ,3éme édition, Monnaie et crédit CUAS, Paris, 1967, P 201

³³ -بدر الدين حجيرة، عبد الحميد علال، دور الخزينة العمومية في التحصيل الجباي، مذكرة ماستر عموم الاقتصادية تخصص محاسبة وجباية

معقة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018، 2017، ص 5

³⁴ المادة 54 من القانون 17-84 قانون المالية لسنة 2002 الفصل الثالث الحسابات الخصة بالخزينة

الفصل الاول: الجانب النظري للجباية العادية والخزينة العمومية

كلنا نعم أن هناك ضرائب محلية تستفيد منها الخزينة العامة مشاركة مع الجماعات المحلية مثل البلديات و ذلك لتغطية نفقات هذه الأخيرة ، غير أنها غالبا ما تعتمد على الإعانات التي تمنحها لها الدولة عندما لا تستطيع أن تستوفي إي إيراداتها نفقاتها، و هذا في شكل تسبيقات لمتابعة نشاطها و لقد جاء هذا في نص المادة- 58 من قانون 48-17.³⁵

4. حسابات القروض :

كما رأينا فإن الخزينة تستطيع منح قروض استثمارية للمؤسسات الإنتاجية تدعيما لها، كما أنها تقوم بتمويل التسبيقات إلى قروض في حدود الاعتمادات الموجهة لهذا الغرض مع استنفادتها من الفوائد المطبقة عليها، والتي غالبا ما تكون اقل من تلك المقررة في المؤسسات المالية و المصرفية.³⁶

5. حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية :

نصت المادة 61 من قانون رقم 84-17 على ان تدرج العمليات المنجزة تطبيقا للاتفاقيات الدولية المصادق عليها في حسابات التسوية مع الحكومة الاجنبية .³⁷

المطلب الثاني :عموميات حول الميزانية العامة

أولاً: ماهية الميزانية العامة

التعريف الاول : : بالاستناد على القانون رقم 90-21 تعرف الميزانية على انه وثيقة التي تقدر خلال سنة مدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير و الاستثمار و منها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بال أرسمال و ترخص بها.³⁸

التعريف الثاني حسب ما عرفها الاقتصادي Delbe Louis بأنها : "وثيقة محاسبية قانونية ومالية تعبر عن فكرة التوقع والاعتماد للنفقات و الإيرادات لفترة مقبلة والتي تعبر في صورة أرقام عن النشاط الاقتصادي والإداري والاجتماعي للدولة ".³⁹

و من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف الميزانية كما يلي:

الميزانية هي الغلاف المالي المخصص لمالية الدولة و هي بذلك تحمل حسابات النفقات العامة للإيرادات العامة، وهب بيان يرخص و ناقش مسبقا و يطرح في قانون المالية.

³⁵ أوغاري مها، دور نظام الضريبي في تمويل الخزينة العمومية، مذكرة ماستر ، علوم مالية ومحاسبة تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير ،

2016/ جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 20

³⁶ حسين الصغير، دروس في المالية و المحاسبة العمومية ، الدار المحمدية الجزائر 1999 ص160-161

³⁷ نفس القانون السابق ص61

³⁸ حسين الصغير، مرجع سبق ذكره، ص120.

³⁹ ابو طير محمود دور الجباية العادية في تمويل الخزينة العمومية (دراسة حالة مديرية الضرائب ولاية البويرة) مذكرة ليسانس 2012/2011 ص29.

الفصل الاول: الجانب النظري للجباية العادية والخزينة العمومية

ومن ابرز خصائص الميزانية ما يأتي :

1. **وثيقة محاسبية** : يقصد بانها ذات صيغة تقنية محاسبية حيث أنها تقسم الميزانية الي جانبين جانب الإيرادات وجانب النفقات.

2. **وثيقة تقديرية** : الميزانية مجرد أرقام تقديرية تستوجب التمثيل للتأكد من صحتها فهي

تبقى متميزة بعدم التأكد.

3. **قاعدة لمراقبة الاداء**: أي تؤخذ كمرجع أساسي لقياس حجم ونسبة ما يتم إنجاز من برنامج

مسطر خلال الفترة المحددة.⁴⁰

ثانيا: أهمية مبادئ وقوانين الميزانية

- **أهمية الميزانية:**

تظهر أهمية الميزانية العامة من الناحية السياسية حيث يشكل إعدادها واعتمادها مجالا حساسا من الناحية السياسية إذ تعد وسيلة في يد السلطة التشريعية في مواجهة السلطة التنفيذية مثلما سبق القول ، أما من الناحية الاقتصادية تعكس الميزانية العامة في دول كثيرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات هذه الدول فهي أداة تساعد في توجيه الاقتصاد الوطني فهناك علاقة وثيقة بين النشاط المالي للدولة (الميزانية) والأوضاع الاقتصادية بكل ظواهرها من تضخم وانكماش وانتعاش.

- **مبادئ الميزانية:**

تخضع الميزانية العامة لمجموعة من القواعد والمبادئ العامة من بينها :

1. **مبدأ سنوية الميزانية** : وتساعد الحياة المالية للدولة على تمكين البرلمان من مراقبة الحكومة ،

ومبدأ سنوية الميزانية ليس مطلقا بل ترد عليها استثناءات من بينها الميزانيات المخصصة

للبرامج والمخططات الاقتصادية والاجتماعية التي يستغرق تنفيذها في الميدان عدة سنوات

وتختلف بداية السنة المالية من دولة لأخرى فبعض الدول كالجائر تجعل بداية السنة المالية

لميزانية الدولة في أول يناير (من 1جانفي إلى 31 ديسمبر) ودول أخرى تجعلها في أول

يوليو على أن تنتهي في آخر جوان من السنة التالية كالولايات المتحدة الامريكية ومصر

2. **مبدأ العمومية** : ويعني أن تتضمن الميزانية قسمين أولهما خاص بالإيرادات والثاني بالنفقات

مما يسهل مهمة البرلمان في الرقابة على بنود الميزانية.

3. **مبدأ وحدة الميزانية** : ويقصد به أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة

حتى يسهل معرفة مركزها المالي وتتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة

المالية ومطابقتها للأهداف المحددة والاعتمادات الواردة في الميزانية كما وافقت عليها السلطة

⁴⁰ ابو طير محمود دور الجباية العادية في تمويل الخزينة العمومية مردع سبق ذكره ص30

الفصل الاول: الجانب النظري للجباية العادية والخزينة العمومية

التشريعية وبترتب على مبدأ وحدة الميزانية قاعدة أخرى هي عدم تخصيص الإيرادات أي عدم تخصيص إيراد معين لمواجهة نفقة معينة.

رابعا: قواعد وقوانين الميزانية العامة حسب التشريع الجزائري.

1. قاعدة وضوح الميزانية:

حتى تسهل الأمور على كل من البرلمان وكذلك المصالح المعنية بتنفيذها يجب أن تعرض كافة البنود المتعلقة بالإيرادات أو النفقات وفق أسس وقواعد معروفة ومعلومة مع شرط أن تتسم بالبساطة والوضوح وأن لا يتغير هذا الأساس من سنة إلى أخرى، بعبارة أخرى يجب أن تكون الميزانية مبنية بطريقة مفهومة وواضحة، وأبعادها متناسقة لتجنب كل ما من شأنه أن يضفي عليها الغموض أو الإبهام، لذا نجد كافة العمليات تعتمد على نظام واحد من سنة لأخرى يتمشى والنظام المحاسبي ولا غيره إلا بموجب القانون. كما أن هذا المبدأ من شأنه أن يساعد على قراءة البيانات التي تحتوي عليها الميزانية من جهة ومقارنة بيانات السنوات السابقة لأنها مبنية بنفس الكيفية.

2. قاعدة دقة الميزانية:

إذ أن أي انحرافات بين البيانات المتوقعة والبيانات الحقيقية من شأنه أن يؤثر على الدولة في المجال المالي والاقتصادي، لأن الحكومة قد بنت برامجها على توقعات خاطئة، الأمر الذي سيجبرها إلى إعادة التقدير حتى تقترب إلى الحقيقة، ولكن بناء على مبدأ الإذن المسبق ستضطر الحكومة من جديد إلى تقديم هذه التقديرات الجديدة للبرلمان للمصادقة عليها، لأنه كما جاء تعريف الميزانية على أنها "تقدير و ترخيص" في نفس الوقت .

لذا وحتى تكون للميزانية مدلول يجب أن تراعي الدقة في التقدير كل من الإيرادات و النفقات، وهذه الدقة تترجم في بعض الأحيان على أنها علامة صدق على توجيهات السلطة التنفيذية وسياستها.

3. قاعدة مرونة الميزانية العامة:

بما أن الميزانية مجرد توقع للبيانات مهما كانت دقيقة فإنها تكون مضبوطة بشكل قاطع وحتى تتكيف مع التغييرات التي يمكن أن تحدث فيجب أن تتميز بنوع من المرونة، هذا لتدارك ما لم يكن في الحساب خاصة وأن النفقات تتم بناءً على قوانين صدرت في الماضي بينما الإيرادات تتخذ بما سيقع مستقبلا. كما يجب توفير نوع من التشريعات المتجددة للإنفاق حتى لا ترجع الحكومة إلى البرلمان لتصحيح كل كبيرة وصغيرة، لذا نجد أن قوانين المالية لبعض الدول تعمل على تحويل ونقل الاعتمادات داخل الباب الواحد.

4. قاعدة علانية الميزانية:

تعرف هذه القاعدة كذلك بمبدأ النشر، وأساسها يرجع إلى الدولة الديمقراطية والى ذلك الصريح بين السلطة و افراد المجتمع، حيث لا تكفي أن تعرض الميزانية على البرلمان و إن كان هو الممثل للشعب بل

الفصل الاول: الجانب النظري للجباية العادية والخزينة العمومية

يجب أن يكون الراي العام مطلعاً على مراحل إعدادها وكذلك تنفيذها، بل وحتى علانية مناقشتها من طرف البرلمان.⁴¹

خامساً: قوانين الميزانية العامة في التشريع الجزائري

إن القواعد التي تقوم عليها الميزانية العامة في الجزائر لا تختلف كثيراً عن الأسس التي ذكرت سابقاً أو عن الاستثناءات الخاصة بها وهي كما أسلفنا:

- قاعدة عدم تخصيص الإيرادات إلا في الحالات المحددة؛
- القاعدة السنوية؛
- قاعدة تخصيص النفقات إلا في الحالات المحددة؛
- فكرة وحدة الميزانية.

وهذه القواعد نلمسها في قانون المالية الأساسي، فانطلاقاً مما سبق نجد أن جل مبادئ الميزانية مع استثناءاتها محترمة مع تكييف البعض منها وفق ما يناسب مالية الدولة في الجزائر كالتالي:

1- تكييف المبدأ السنوية:

قبل التطرق لمبدأ السنوية هناك قاعدة تعتبر كمنطلق للقواعد الأخرى نلمسها من خلال دراسة قانون المالية وهي مبدأ العمومية، حيث نصت عليه المادة الثامنة من قانون 84-10 لا يمكن تخصيص أي إيرادات لتغطية نفقة خاصة، تستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة بلا تمييز، إن السنة المالية في الجزائر تصادف الفاتح من يناير من كل سنة وتنتهي في آخر يوم من شهر ديسمبر، وهذا كترجمة لعبارة سنة مدنية والميزانية السنوية يجب إعدادها شاملة في محتواها و مضمونها لأنها يجب أن تترجم الجزء السنوي من برنامج التنمية، وبما أنها عبارة عن توقعات، فإن حدثت تطورات لم تكن في الحسبان يمكن تصحيح ذلك بما يعرف بقانون المالية التكميلي كما أن التشريع المالي يسمح بإجراء تحولات غير أن ذلك يعد إخلالاً بمبدأ سنوية الميزانية. بداية الفترة تتناسب وتنظيم المجلس الشعبي الوطني، حيث تقدم هذه الوثيقة في الدورة الخريفية على أن يصادق عليها في أواخر شهر ديسمبر حتى تصبح قابلة للتنفيذ في بداية السنة الجديدة، أما بالنسبة للقوانين المعدلة و المكملة فهي تتناسب والدورة الربيعية، وإن اقتضى الأمر فيمكن للمجلس أن يعقد بطلب من رئيس الحكومة.

2- تكييف مبدأ وحدة الميزانية العامة:

إن هذا المبدأ فقد جل محتواه و تقديم الميزانية في وثيقة واحدة حيث نجده في الجزائر في ثلاثة أشكال هي الميزانية الملحقة وحسابات الخزينة بالإضافة إلى الميزانية العامة للدولة، هذا دون التطرق إلى المؤسسات التابعة للدولة والتي تتمتع بالشخصية المعنوية والتي لها ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة التي

⁴¹ ابو طير محمود دور الجباية العادية في تمويل الخزينة العمومية مردع سبق ذكره ص35.36

الفصل الاول: الجانب النظري للجباية العادية والخزينة العمومية

لا تعرض في البرلمان ومن بينها نجد مي ا زنية الجماعات المحلية والولاية حيث أن هذه الهيئات لها كيان مستقل عن الدولة مزود بتنظيم وسلطات تختلف عن تنظيم الدولة، إضافة إلى مؤسسات ذات طابع إداري كالمجلس الشعبي الوطني و مجلس المحاسبة ...، والتي تتمتع كذلك بالشخصية المعنوية.⁴²

المطلب الثالث : نفقات الخزينة العمومية ومصادر تمويلها

أولاً: تعريف النفقات العمومية عناصرها وتقسيماتها

تعريف النفقات العمومية

يقصد بالنفقات العامة كل الأموال التي تصرفها الدولة من ماليتها لإشباع الحاجات العامة للمواطن.⁴³ وبالاستناد الى تعريف الاقتصادي حسين مصطفى فهي "النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام وقصد إشباع حاجة عامة" من كتابه المالية العامة.

عناصر النفقات العمومية

نستنتج مما مضى انه هناك ثلاث عناصر اساسية لنفقات العمومية ندرجها بالتفصيل فيما يلي :

1. استعمال مبلغ نقدي : تتخذ النفقة العامة طابع نقدي ،أي تتم في صورة تدفقات نقدية ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل الغير نقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية(السكن المجاني) أو نقدية كالإعفاء من الضرائب أو شرفية كمنح الألقاب والأوسمة التي تقدمها الدولة لبعض القائمين بخدمات عامة أو لغيرهم من الأفراد . فالطابع النقدي للنفقة العامة ينبثق من ميكانيزميات الحصول على الموارد الإنتاجية التي تحاول الدولة القيام بها لتمويل نشاطات ،فهذه الموارد الإنتاجية تتمثل أساسا في دفع مرتبات وأجو العاملين، دفع مستحقات الموردين والمقاولين، الإنفاق على الجيش وقوات الأمن والإنفاق على الخدمات والمرافق العامة ، لكن هناك حالات استثنائية قد يتعذر على الدولة الحصول على احتياجات عن طريق الإنفاق النقدي، مثل أوقات الحروب والأزمات الحادة، قد تعد بعض الوسائل غير النقدية من قبيل النفقات العامة إلا أن ذلك لا يستحسن تعميمه لأن درجة تقدم الدولة ماليا تختلف من دولة إلى أخرى.⁴⁴

2. تدفق قيمة النفقة من الخزينة المالية: يأخذ الإنفاق العام صفة الشمولية والعمومية لما يصدر من قبل هيئة عامة كالدولة أو إحدى الوظائف العامة التابعة لها، ولضبط أو التفرقة بين صفة

⁴²ابو طير محمود دور الجباية العادية في تمويل الخزينة العمومية مردع سبق ذكره ص37.38

⁴³حسين الصغير، مرجع بق ذكره، ص 36

⁴⁴ مطبوعة محاضرة الأستاذ عيماد داتو سعيد.جامعة جيلالي اللبابس - جامعة سيدي بلعباس- 2021/2020 ص32-33

الفصل الاول: الجانب النظري للجباية العادية والخزينة العمومية

الهيئة التي تصدر منها النفقة كي نحكم على أن النفقة عامة أم خاصة، اعتمد الفكر المالي معيارين لذكر أحدهما قانوني والآخر وظيفي :

1- المعيار القانوني : يستند هذا المعيار للترقية بين النفقة العامة والنفقة الخاصة إلى الطبيعة القانونية لمن يقوم بالإنفاق، فتعتبر النفقة عامة تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العامة أي أشخاص القانون العام متمثلة في الدولة ومؤسساتها، الجماعات المحلية...إلخ، وتعتبر النفقة خاصة إذا قام بها أشخاص القانون الخاص على غرار الأفراد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،... إلخ .

2- المعيار الوظيفي : يعتمد هذا المعيار على التفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة على أساس طبيعة الوظيفة التي صدرت عنها النفقة وليس على أساس الطبيعة القانونية لمن يقوم بالإنفاق، و عليه لا تعتبر كل النفقات التي تصدر من الأشخاص العامة نفقات عامة بل تلك النفقات التي تقوم بها الدولة وبصفتها السياسية فقط و(سيادة الدولة) وهناك نفقات مختلطة و(عامة وخاصة في نفس الوقت) فرضتها الدولة في بعض صلاحياتها، حسب هذا المعيار نستنتج أنه بالإمكان أن يصبح جزء من النفقات العامة نفقة خاصة، وجزء من النفقات الخاصة نفقة عامة نتيجة لاستخدام السلطة السياسية كل هذا فرض على كتاب المالية العامة من جديد ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تعريفاً شاملاً للنفقة العامة حيث يشمل جميع النفقات التي تقوم بها الدولة أو هيئتها الوطنية العامة أو الجماعات المحلية.⁴⁵

3. اشباع الحاجات العامة : إن الهدف من النفقة العامة هو إشباع الحاجات العامة وذلك من خلال الإنفاق العام على الخدمات العامة، التي من خلالها يستفيد الأفراد بصفة عامة من تلك الخدمة الحقيقية. هذا الإنفاق ما هو إلا اقتطاعات من أفراد المجتمع في صورة جبائية أو ما يعرف بالضرائب، لهذا يعتبر مفهوم الحاجة العامة أمراً نسبياً يختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر حسب التطور الحضاري والاجتماعي والثقافي، لهذا تركت هذه الأمور للمجالس النيابية التي تمثل الشعب لتحديد الحاجات العامة من أجل عدم إساءة استعمال النفقات العامة والمحافظة على المال العام.⁴⁶

ثالثاً: تقسيمات النفقات

هناك عدة تقسيمات للنفقات العامة و يمكن أن ندرجها فيما يلي:

1- تقسيم النفقات من حيث دوريتها:

- **النفقات العادية:** وهي نفقات دورية تتكرر كل سنة في الميزانية: مرتبات الموظفين مثلاً.⁴⁷
- **النفقات غير العادية:** هي تلك النفقات التي لا تدرج في الميزانية إلا في ظروف معينة أو خلال

⁴⁵ د. بجاوي نصيرة، دور الجباية في تمويل الخزينة العمومية وأثرها على الميزانية العامة والاقتصاد الوطني، جامعة بومرداس

⁴⁶ عيماد داتو مذكر تخرج ماستر من نفس الموضوع سعيد ص 33-34

⁴⁷ حسين الصغير، مرجع سبق ذكره، ص 36-37

الفصل الاول: الجانب النظري للجباية العادية والخزينة العمومية

سنوات معينة، كنفقات الحروب و الاستثمارات الكبرى .⁴⁸

أ- من حيث طبيعتها :

تقسم النفقات من حيث طبيعتها إلى نفقات حقيقية و نفقات ناقلة أو محولة:

• **النفقات الحقيقية** : نعني بها استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات

المختلفة لإقامة المشاريع التي تشبع حاجات عامة، وتؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين، كذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل الإيرادات وأجهزة الدولة .⁴⁹

• **النفقات الناقلة أو المحمولة**: هي تلك المصاريف التي عندما تقوم بها تكون وكأنها نقلت أو حولت أموالا من فئة في المجتمع إلى فئة أخرى، من طبقة الأغنياء إلى طبقة الفقراء ، بمعنى أنها تقصد من وراء هذه النفقات إعادة توزيع الدخل القومي، ولعل أوضح مثال على هذه النفقات، هو عندما تنفق الدولة على مشروع بناء دار خيرية، أو ملجأ للعجزة أو مستشفى، أو حتى المشاريع التي تنتفع منها الدول الفقيرة و الغنية على السواء لأنه حتى في الحالة الأخيرة هذه، تعتبر النفقة محولة إذ أن الطبقة الغنية تساهم في الضريبة أكثر من الطبقة الفقيرة.

ب- من حيث أغراضها : تنقسم النفقات من حيث أغراضها إلى:

• **نفقات إدارية**: يقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة و اللازمة لقيام الدولة، وتشمل هذه النفقات على نفقات الدفاع و الأمن و العدالة و الجهاز السياسي، وهي نفقات تواجه الاحتياطات العامة في المجالات التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخليا و خارجيا وتوفير العدالة فيما بينهم وكذا تنظيم شؤونهم السياسية.⁵⁰

• **نفقات اجتماعية**: هي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة، تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة، هدفها تحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الألف رد أو الفئات التي توجد في ظروف تستدعي المساندة و إعانة الأسر كبيرة العدد ذات الموارد المحدودة، منح إعانة للعاطلين.⁵¹

• **نفقات اقتصادية** : يقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة

⁴⁸ حسين الصغير، مرجع سبق ذكره، ص 37

⁴⁹ <http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=12654.0> , le 24/04/2012, à 10h : 30min

⁵⁰ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003 ، ص 37-38

⁵¹ سوزي عدلي ناشد مرجع سبق ذكره ص38

الفصل الاول: الجانب النظري للجباية العادية والخزينة العمومية

أساسية، يسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية، حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج القومي و خلق رؤوس الأموال الجديدة.⁵²

تشمل هذه النفقات كل ما ينفق على مشروعات الصناعة، القوى الكهربائية، الري والصرف الصحي، أضف إلى ذلك كافة الإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة للمشروعات العامة و الخاصة .

من حيث الهيئة التي تقوم بها :⁵³

- **نفقات قومية:** أي النفقات التي تتفقاها الدولة من ميزانيتها مباشرة؛
- **نفقات محلية:** أي النفقات التي تصرفها الجماعات المحلية كالولاية والبلدية.

ثالثا: مصادر تمويل الخزينة العمومية.

نتطرق في هذا الفرع لمختلف إيرادات الخزينة :

1. الإيرادات العادية :

ويقصد بها تلك الموارد التي تغترف الدولة منها الأموال كل سنة بانتظام ، وتتمثل هذه الإيرادات في العناصر التالية :

أ- الضرائب والسوم : كما هي مدرجة في المبحث الاول

ب- **الدومين العمومي:** مع توسع القطاع الخاص وتوجه الجزائر نحو اقتصاد السوق، تقلصت املاك الدولة الخاصة بعد أن كان دخل ممتلكات الدولة في عصر الإقطاع يمثل القدر الأكبر ضمن مصادر إيراد الدولة.⁵⁴

فالدومين ينقسم إلى قسمين وهذا من الناحية القانونية

- **الدومين العام:** والمقصود به كل ما تملكه الدولة و الأشخاص المعنوية الأخرى، والذي يخضع لأحكام القانون العام، ويخصص لتلبية الحاجات العامة، ومثال ذلك الطرق، المتاحف، الموانئ والحدائق العامة، وعادة لا تقبض الدولة ثمنا من الأفراد مقابل استعمالهم لهذه المرافق.

- **الدومين الخاص:** ويتكون من كل ما تملكه الدولة من املاك، وذلك بصفقتها شخص اعتباري محض ولا يخضع لقانون العام ولا يخصص للنفع العام، وبالتالي الدولة لها حرية التصرف فيه سواء بالرهن أو بالبيع، ونظرا لأهميته أصبح محل اهتمام الدولة، لأنه يدر أرباحا معتبرة للخزينة العامة. غير أن الدومين العام وان كان لا يقصد بو أصلا الحصول على إيرادات للخزينة إلا أنه قد يتيح دخل في حالة حصول الحكومة على أتاوى في حالة فرض رسم على زيارة الحدائق العامة ودور الآثار والمتاحف كما في حالة حصول الحكومة على

⁵² سوزي عدلي ناشد مرجع سبق ذكره ص39.

⁵³ حسين الصغير ، مرجع سبق ذكره ، ص38

⁵⁴ وانزة محمد، القطبي سالم، مرجع سابق ص 19

الفصل الاول: الجانب النظري للجباية العادية والخزينة العمومية

أتاوى نظير استقلال مرافق عامة . أما الدومين الخاص الذي يرمي إلى جلب إيراد للخزينة العامة فينقسم بدوره إلى ثلاثة أقسام: دومين عقاري، ودومين تجاري وصناعي ودومين مالي .
ت- الجباية البترولية: وهي المفروضة على ما يصدر من البترول من سوناطراك نحو الخارج⁵⁵

2. الايرادات الغير عادية :

1- القروض :

الأموال التي تقوم الدولة باستدانتها من الغير و تعتمد بردها مع الفوائد نذكر انواعها :

• القروض الداخلية و الخارجية

- القروض الداخلية عندما يكون المقرضون داخل الدولة .

- القروض الخارجية عندما يكون المقرضون من خارج الدولة.⁵⁶

• القروض الاختيارية و الإجبارية

- القروض الاختيارية: أي التي تتم برضا الطرفين بكل حرية لاختيار شروط القرض من دون إجبار .

- القرض الإجباري : تظهر عندما تكون الدولة في وضع سيء اقتصاديا . تلجأ الدولة إلى الاقتراض إجباريا من البنوك العالمية .

• القروض الطويلة و المتوسطة و القصيرة الاجل

- القروض الطويلة التي تزيد مدتها عن عشر سنوات؛

- القروض المتوسطة لا تتجاوز عشر سنوات و لا تقل عن سنة؛

- القروض القصيرة مدتها بين شهر و السنة.⁵⁷

2- الاعانات : و هي مساعدات تقدمها الدولة الغنية للدول الفقيرة نتيجة تعرضها لكوارث طبيعية ؛

3- الغرامات الجزافية : تفرضها السلطة العامة على الجنات و اصحاب المخالفات و تحصل نقدا؛

4- الاصدار النقدي : التمويل بالتضخم و تلجأ اليه في حالة استثنائية عندما تصبح الكتلة النقدية اقل من

السلع و الخدمات .⁵⁸

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات السابقة المحلية

الدراسة الاولى:

⁵⁵ نفس المرجع ص 19

هاشمي راضية، التنظيم القانوني للجباية ودورها في تمويل الخزينة العمومية، مذكرة ماستر قسم الحقوق تخصص قانون الأعمال، جامعة مولاي

⁵⁶ 2019/2020 طاهر سعيدة، - 36ص

⁵⁷ نفس المرجع، ص 37

⁵⁸ د. يحيوي نصيرة، دور الجباية في تمويل الخزينة العمومية وأثرها على الميزانية العامة والاقتصاد الوطني، جامعة بومرداس

الفصل الاول: الجانب النظري للجباية العادية والخزينة العمومية

محمد لعلاوة، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه سنة 2015/2014، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب في الجزائر، الهدف منها تشخيص الاطار النظري للأنظمة الجبائية وعلاقتها بالهيكل الاقتصادي للدولة والآليات النظرية لإصلاحها، توصلت نتائج هذه الدراسة الى ما يلي : انعدام الوعي الضريبي يعود إلى أسباب متعددة كالنظرة السلبية اتجاه الضريبة او ثقل عبئ الضريبة او ضعف التشريع الضريبية وحتما تؤدي إلى انعدام الوعي إلى التأثير السلبي على حصيلة الضريبة.

الدراسة الثانية:

يوسف جمعي، وحماني الدراجي، مذكرة لنيل شهادة ماستر سنة 2019 / 2020، دراسة وصفية حول دور الجباية العادية في تمويل الخزينة العمومية، حيث تمثلت أهداف هذه الدراسة فيما يلي: النظر إلى مردود الجباية العامة في هيكل الإيرادات العامة يحدد أهميتها، خطورة الموقف الذي تعيشه الجزائر في اعتمادها الشبه كلي في تمويل ميزانيتها العامة على الجباية العادية وما تشهده هذه الأخيرة من تراجع في إيراداتها، ونلخص أهم نتائج هذه الدراسة فيما يلي : يتطلب تمويل الخزينة العمومية مساهمة عدة الضرائب مع ضرورة أن تكون محكمة في تحصيلها، تقسم الضرائب حسب الوعاء الذي يعتبر قاعدة لها أو حسب تسعيرها وكيفية حسابها، للجباية العادية دور في تمويل السلطة العمومية والخزينة العمومية حيث أن الدولة تسعى غالبا إلى توسيع دائرة هذه المصادر كما أن دليل حرص الدولة على إعطاء أهمية كبيرة يجي بي العادية مبين في تزايد نسبة الضرائب في تمويل خزينة كل سنة.

الدراسة الثالثة :

صلاح الدين مذكرة لنيل شهادة الماستر ،سنة 2020 / 2021 ،حول نفس الموضوع الذي هو دور الجباية في تمويل الخزينة العمومية هي دراسة تحليلية وصفية ،دراسة حالة لولاية المسيلة، الهدف من الدراسة التعرف على المفاهيم الأساسية للجباية وعناصرها، دراسة الخزينة العمومية وكل ما يتعلق بها ومعرفة مدى تمويل الجباية للخزينة العمومية .نتائج هذه الدراسة تمويل الخزينة العمومية يتطلب مساهمة عدة الضرائب تكون محكمة في تحصيلها وتكون ملزمة ومحددة المعالم من حيث معدلاتها وأوعيتها وطرق تحصيلها، تأخذ الجباية العادية مكان رئيسية في تمويل الخزينة العمومية وصلنا العمومية تسعى دائما لتوسيع دائرة هذه المصادر.

المطلب الثاني : الدراسات السابقة الاجنبية

الدراسة الاولى :

دراسة لجامعة اليرموك بعنوان في الاردن " تمويل الجباية العادية للخزينة العمومية " وقد تم نشرها في مجلة الادارة العامة والسياسات العامة ، وهي دراسة تحليلية للفترة (1990-2010) تهدف هذه الدراسة الى تحليل اداء الجباية العادية وتقييم الاساليب المستخدمة في تمويلها ، توصلت الدراسة الى ان الجباية

الفصل الاول: الجانب النظري للجباية العادية والخزينة العمومية

العادية تؤلمت بشكل جيد خلال الفترة المذكورة وان تحسين الاداء يتطلب اصلاحات في مجالات مثل تطور التشريعات وتحسن التنسيق بين الجهات الحكومية ذات علاقة.

الدراسة الثانية :

دراسة "تقييم نظام جباية الضرائب في المغرب" للباحثة نورة الزهرة بوعزة، والتي نشرت في مجلة المحاسبة والادارة في عام 2019، تركز هذه الدراسات على تحليل العوامل المؤثرة في جباية الضرائب في المغرب، بما في ذلك السياسات الضريبية والاجراءات الادارية والمؤسسية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تأثر في تحصيل الجباية العادية للميزانية العامة للدولة، توصلت هذه الدراسة الى انه هناك تطور في البنية التحتية للجباية العادية في المغرب و يجب تعزيز القدرات الهيئات الضريبية المسؤولة عن تحصيل الضرائب .

الدراسة الثالثة :

دراسة لجامعة العلوم الادارية بعنوان "تحسين ادارة الجباية في الاردن دراسة تحليلية لتمويل الجباية العادية" وتم نشرها في مجلة ادارة الاعمال وتهدف هذه الدراسة الى تحليل اداء الجباية العادية وتقديم بعض الاقتراحات لتحسين ادارتها وتمويلها، توصلت هذه الدراسة الى ان الجباية العادية تمولت بشكل جيد في الاردن، ولكن هناك فرصة لتحسن الاداء وتعزيز الكفاءة . وقدمت الدراسة عددا من الاقتراحات لتحسين ادارة الجباية، مثل تحسين التعليم الضريبي وتعزيز التوعية لضريبية وتحسين نظام العقوبات وتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية ذات علاقة.

تتعامل هذه الدراسات بشكل رئيسي مع تحليل اداء الجباية العادية وتقييم الاساليب المستخدمة في تمويلها، وتقديم بعض الاقتراحات لتحسين الاداء التمويلي الجباية، ويمكن الاستفادة من هذه الدراسات في تحديد المشكلات والعراقيل التي تواجه هذه الاخيرة .

المطلب الثالث: الفرق بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية

خلال عودتنا للدراسات السابقة الخاصة بالسنوات الماضية لاحظنا العديد من الفروقات منها ايجابية واخرى سلبية نذكر اهمها فيما يلي :

الفصل الاول: الجانب النظري للجباية العادية والخزينة العمومية

يوجد العديد من الاختلافات بين الدراسات الجامعية السابقة والدراسات الحالية، وهذا يعود جزئيًا إلى التطورات التقنية والثقافية والاجتماعية التي حدثت خلال السنوات الماضية. ومن بين هذه الاختلافات:

1- تغيرات في المناهج الدراسية: يتم تحديث المناهج الدراسية بشكل دوري لتأكيد معايير التعليم العالي وتلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة. وبالتالي، فإن الدراسات الحالية تتضمن مواد دراسية وأساليب تدريس جديدة ومتطورة.

2- تكنولوجيا التعليم: توفر التكنولوجيا الحديثة العديد من الفرص التعليمية التي لم تكن متاحة في السابق، كالمنصات والمواقع التعليمية الجامعية و الدروس عبر الإنترنت والتفاعلات الافتراضية مع المدرسين والطلاب من مختلف أنحاء العالم.

3- التغيرات الاجتماعية: توجد العديد من التحديات الاجتماعية التي تؤثر على الطلاب والأساتذة، مثل الصراعات الداخلية والأزمات الاقتصادية والهجرة والتغيرات البيئية، وهذا يتطلب برامج دراسية وخطط تعليمية تأخذ هذه التحديات بعين الاعتبار.

4- زيادة الانفتاح العالمي: تزداد فرص التعليم الدولي وتعاون الجامعات العالمية بشكل متزايد، وبالتالي فإن الطلاب يتعرفون على ثقافات ولغات مختلفة ويكتسبون مهارات وخبرات تساعدهم في مجالاتهم المهنية المستقبلية.

5- تحديث القوانين الجبائية : مع تغير البيئة الاقتصادية تلتزم الدولة بمواكبة هذا التيار من خلال تبديل وتجديد القوانين المالية و الجبائية والتوسع فيها.

خلاصة :

تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري لكل من الجباية العادية في ظل الإصلاح الجبائي و الخزينة العمومية، تعد الجباية العادية من المصادر الرئيسية لتمويل خزينة الدولة. ويتم ذلك من خلال فرض الضرائب والرسوم على الأفراد والمؤسسات، بالإضافة إلى جباية الرسوم على الاستيراد والتصدير، تعتبر الجباية العادية والخزينة العمومية من الأساسيات الضرورية لتمويل النفقات العامة في الدولة. تهدف هذه الاخيرة إلى جمع الأموال من المواطنين والشركات والمؤسسات الأخرى لتمويل النفقات الحكومية، في حين تهدف الخزينة العمومية إلى إدارة هذه الأموال وتوزيعها على القطاعات المختلفة في الدولة.

كما يهدف الإصلاح الجبائي بعد الأزمة النفطية إلى زيادة كفاءة الجباية العادية ، تبسيط الإجراءات، تحقيق التوازن بين الإيرادات و النفقات، و تعزيز الشفافية في إدارة المال العام للدولة.

الفصل الثاني

تمهيد :

تمر الميزانية العامة في الجزائر بثلاث مراحل مهمة، بدءا بمرحلة إعدادها ثم تنفيذها وصولا إلى مرحلة المراقبة على تنفيذها حيث يتم إعداد الميزانية بعد تحديد قيمة إيراداتها، إن التساؤلات حول أثر مداخل الجباية العادية على كل من الميزانية العامة و النمو الاقتصادي كانت موضع نقاشات منذ زمن بعيد لدى كثير من الأدبيات في مجال الاقتصاد.

هذا الفصل سيكون بمثابة الجزء التطبيقي لهذه الدراسة فبعد الدراسة النظرية للجباية العادية و الخزينة العمومية، سنحاول من خلاله إعطاء صورة تطبيقية لأثر الجباية العادية على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2016-2022.

في إطار القيام بالدراسة التحليلية تم جمع المعطيات و الإحصائيات الخاصة بالظاهرة المدروسة من خلال:

- وزارة المالية
- الموقع الإلكتروني للبنك الدولي

ومن خلال هذا سنتطرق إلى المباحث التالية :

➤ المبحث الاول : أثر الإيرادات الجبائية الكلية في كل من الإيرادات العامة و النفقات العامة في الجزائر (2016-2022)

➤ المبحث الثاني: مقارنة إحصائية بين كل من الجباية العادية و الجباية البترولية (2016-2022)

➤ المبحث الثالث: أثر الجباية العادية على الخزينة العمومية (2016-2022)

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لايادات الجباية العادية ومدى تمويلها للخزينة العمومية

المبحث الاول : أثر الايرادات الجبائية الكلية في كل من الايرادات العامة و النفقات العامة في الجزائر

المطلب الاول : مساهمة الايرادات الجبائية الكلية في الايرادات العامة

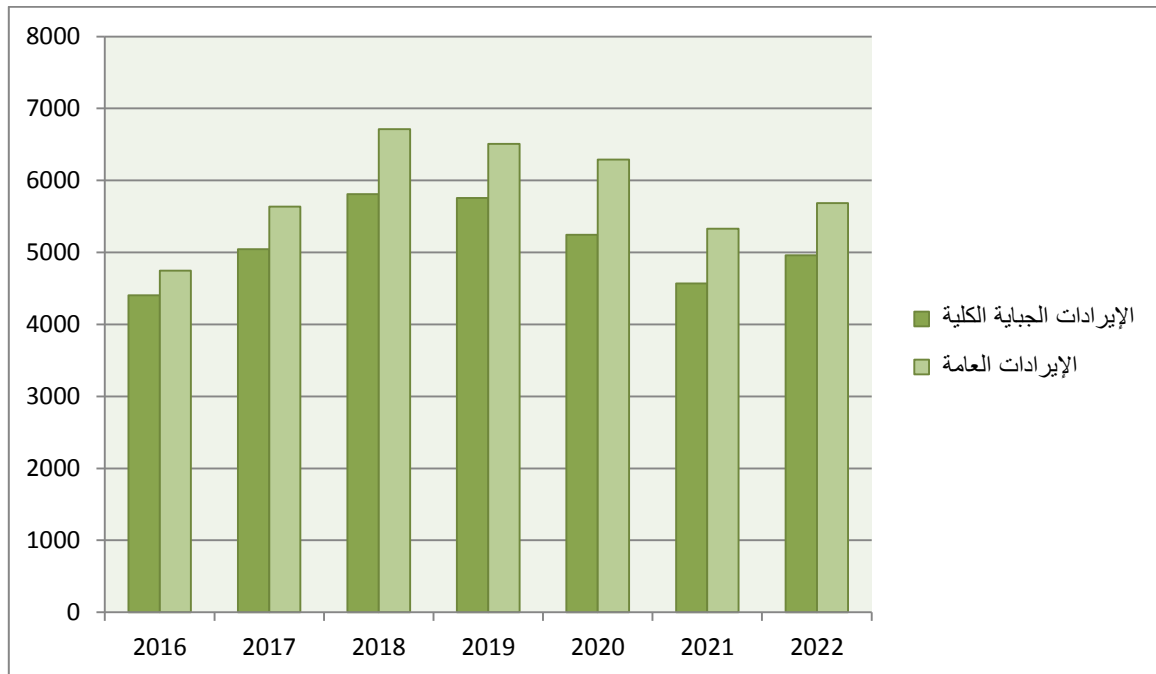
الجدول رقم (02): مساهمة الإيرادات الجبائية الكلية في الإيرادات العامة (2022/2016)

الوحدة (مليار دج)

السنوات البيان	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016
الإيرادات الجبائية الكلية	4961.76	4570.93	5247.19	5755.88	5809.30	5045.49	4405.23
إجمالي الإيرادات العامة	5683.22	5328.18	6289.72	6507.90	6714.26	5635.51	4747.43
نسبة الإيرادات الجبائية/العامة %	87.30%	85.78 %	83.42%	88.44%	86.52%	89.53%	92.79%

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على قوانين المالية للسنوات (2022-2016)

الشكل (01) : مساهمة الايرادات الجبائية الكلية في الايرادات العامة (2022/2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات الجدول رقم 02

التحليل :

تحليل الاعمدة البيانية المذكور يوضح تغيرا كبيرا في مساهمة الايرادات الجبائية في الايرادات العامة للدولة على مدى السنوات الماضية كما انه يوضح ان الايرادات الجباية الكلية تكتسح اكبر حيز من بين ايرادات الاخرى للدولة .

و يمكن القول ان النسبة الاكبر كانت في سنة 2016 ،تشير الى اعتماد الحكومة بشكل كبير على الايرادات الجبائية كمصدر رئيسي لتمويل النفقات العامة ، ولكن هذه التبعية قلت خلال الاعوام التالية. في سنة 2017 تراجعت نسبة المساهمة الى 89.53% واستمر هذا الاتجاه خلال الاعوام التالية الى غاية سنة 2020 انخفضت المساهمة الى 83.42. % حتى السنة الماضية 2022 بلغت 87.30%، و من هنا نستنتج أهمية مردودية النظام الجبائي لصالح الدولة.

المطلب الثاني : مساهمة الايرادات الجبائية الكلية في تغطية النفقات العامة

الجدول رقم (03): مساهمة الإيرادات الجبائية الكلية في تغطية النفقات العامة (2016-2022)

الوحدة (مليار دج)

السنوات البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الإيرادات الجبائية الكلية	4405.23	5755.88	5809.30	5755.88	5247.19	4570.93	4961.76
النفقات العامة	7984.18	6883.21	8627.77	8755.15	7823.11	8113.03	9858.43
نسبة التغطية	55.17%	83.62%	67.33%	65.74%	67.07%	56.34%	50.33%

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على قوانين المالية للسنوات (2016-2022)

التحليل :

توضح الجدول اعلاه مساهمة الايرادات الجبائية الكلية في تغطية النفقات العامة خلال الفترة الممتدة من عام 2016 حتى عام 2022. من خلال تحليل هذه البيانات تبين لنا انه في عام 2017 قامت الايرادات

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لإيرادات الجباية العادية ومدى تمويلها للخزينة العمومية

الجبائية بتغطية 83.62% من النفقات العامة ،وهي اعلى نسبة مقارنة بالسنوات الاخرى المدرجة . وفي العام التالي ، في عام 2019 انخفضت هذه النسبة مجددا الى 65.74%، ولا تزال غير منتظمة حيث بلغت 50.33% العام الماضي 2022 .يمكن ان يرجع هذا التقلب في مساهمة الإيرادات الجبائية الكلية في تغطية النفقات العامة الى العديد من العوامل بما في ذلك تغييرات في النظام الضريبي او زيادة الانفاق العام. ومنه على الدولة التنوع في مصادر إيراداتها.

المطلب الثالث : مساهمة إيرادات الجباية العادية في تغطية النفقات العامة (2016-2022)

الجدول رقم (04): مساهمة الإيرادات الجبائية العادية في تغطية النفقات العامة (2016-2022)

الوحدة (مليار دج)

السنوات البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الإيرادات الجبائية العادية	2772.60	2845.37	3033.02	3041.41	3046.86	2651.70	2857.86
النفقات العامة	7984.18	6883.21	8627.77	8557.15	7823.11	8113.03	9858.43
نسبة التغطية	%34.10	%41.34	%35.15	%35.54	%38.95	%32.68	28.99%

المصدر :من إعداد الطالبتين اعتمادا على قوانين المالية للسنوات (2016-2022)

التحليل:

نلاحظ أن النفقات العامة في الجزائر في تزايد مستمر حسب ما يتضح في الجدول السابق و المعنون "مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية النفقات العامة" وبما أن الجباية العادية مورد أساسي من موارد الدولة التي تعمل على تحصيلها لتغطية هذه النفقات، فسوف نقوم بإبراز مساهمة الجباية العادية في تغطية النفقات العامة وهذا من خلال تحليل نسبة تغطية الحصيلة الكلية للجباية العادية في تغطية النفقات العامة للدولة، بحيث نلاحظ أن نسب مساهمتها في التمويل كان يتزايد بشكل متباطئ مقارنة بتزايد حجم النفقات العامة، ونلاحظ أن هناك عائقا طردية بينهما لكن متفاوتة في درجة التزايد وأن أضعف نسبة تمويل كانت سنة 2022 ب نسبة 28.99% و هذا راجع لإستمرار إرتفاع النفقات العامة للدولة و إنخفاض مداخيل الجباية البترولية و تدنّب في إيرادات الجباية العادية، مما أدى الى تسجيل

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لإيرادات الجباية العادية ومدى تمويلها للخزينة العمومية

عجز متواصل في الميزانية خلال هذه الفترة (2019-2020). و نلاحظ كذلك إنخفاض و تدني معدل تغطية الإيرادات الجبائية العادية لنفقات العامة أي ما يقارب 36.71% فهو معدل قليل و يندر بالخطر، مع استمرار عجز الميزانية و استنزاف صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز المتواصل للميزانية.

المبحث الثاني : مقارنة إحصائية بين كل من إيرادات الجباية العادية و إيرادات الجباية البترولية(2016-2022)

المطلب الأول : مساهمة إيرادات الجباية العادية في الجباية الكلية

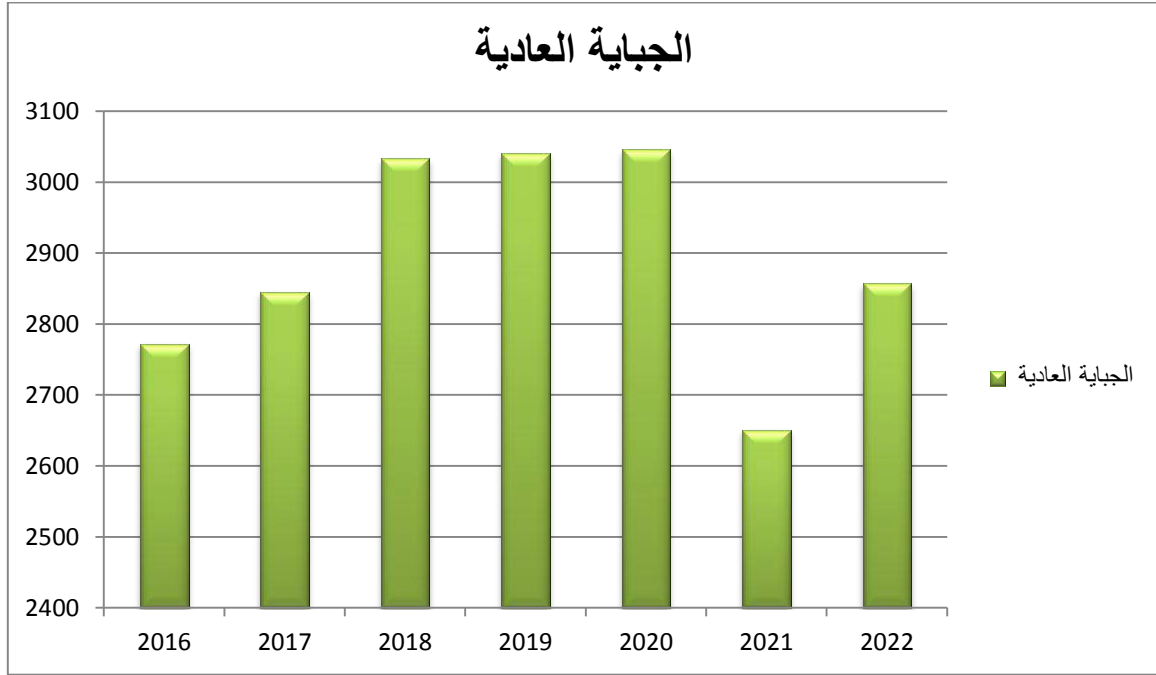
الجدول رقم (05): مساهمة إيرادات الجباية العادية في الإيرادات الجبائية الكلية

الوحدة: مليار (دج)

السنوات	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	البيان
إيرادات الجباية العادية	2857.86	2651.70	3046.86	3041.41	3033.02	2845.37	2772.60	إيرادات الجباية العادية
إجمالي إيرادات الجباية الكلية	4961.76	4570.93	5247.19	5755.88	5809.30	5755.88	4405.23	إجمالي إيرادات الجباية الكلية
نسبة إيرادات الجباية العادية على الجباية الكلية %	57.59%	58.01%	58.06%	52.84%	52.20%	49.43%	62.93%	نسبة إيرادات الجباية العادية على الجباية الكلية %

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على قوانين المالية للسنوات (2016-2022)

الشكل (02): تطور الإيرادات الجباية العادية خلال الفترة (2016-2022)



المصدر: من إعداد الطالبتين إعتقادا علة معطيات الجدول رقم 05

التحليل:

من خلال تحليل هذه البيانات يمكن اتخاذ العديد من الاستنتاجات والتعليقات بما في ذلك نقول ان الجباية العادية تمثل جزءا كبيرا من الإيرادات الجبائية الكلية خلال الاعوام التي تم جمعها .ومع ذلك يوجد تقلب في هذه النسبة من عام لآخر ، تبين ان مساهمة الجباية العادية في الإيرادات الجبائية الكلية كانت 62.93% في عام 2016، وقد انخفضت بشكل ملحوظ الى 49.43% في عام 2017 ومع ذلك تم استعادة بعض هذه النسبة في السنوات التالية حيث بلغت 53.84% في عام 2019، و 58.06% في عام 2020 و نسبة 58.01% في سنة 2021، ثم انخفضت مجددا حتى عام 2022 بنسبة 57.59% و يعود هذا لعدة أسباب أهمها التغيرات في السياسات الضريبية.

نظرا لهذا نلاحظ ان الجباية العادية و رغم دورها البارز لا تزال في مرحلة البناء و لا يمكن اعتبارها كمصدر إيراد ثابت، تبقى مساهمة هذه الاخيرة متواضعة في إيرادات الميزانية العامة رغم التعديلات الجبائية العديدة التي عرفتها الدولة في هذه الفترة و التي جاءت في شكل إعفاءات و تخفيضات شملت مختلف القوانين المالية مثل تخفيض معدل الرسم على النشاط المهني و رفع الحد الأدنى المعفى بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي في سنة 2022.

المطلب الثاني : مساهمة الجباية البترولية في الجباية الكلية خلال فترة (2016-2022)

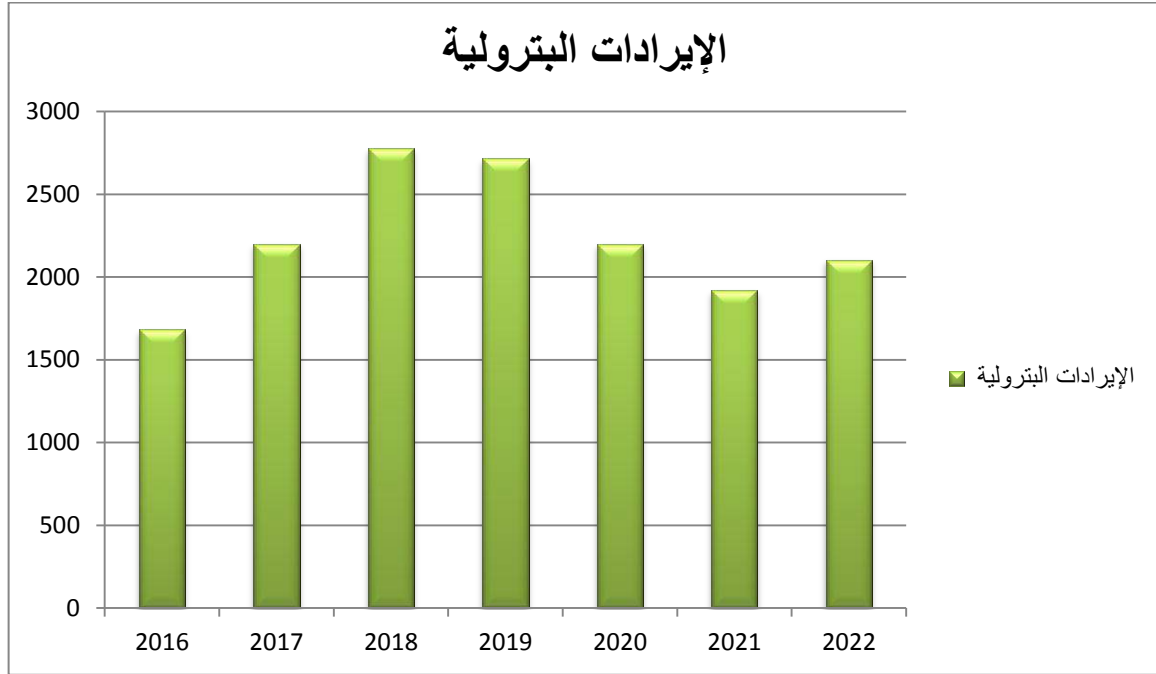
الجدول رقم(06): مساهمة إيرادات الجباية البترولية في الإيرادات الجبائية الكلية

الوحدة: مليار (دج)

السنوات البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
إيرادات الجباية البترولية	1682.55	2200.12	2776.21	2714.43	2200.32	1919.23	2103.90
إيرادات الجباية الكلية	4405.23	5755.88	5809.30	5755.88	5247.19	4570.93	4961.76
نسبة الإيرادات الجبائية لبترولية على الجباية الكلية %	38.19%	38.22%	47.78%	47.15%	41.93%	41.98%	42.40%

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على قوانين المالية للسنوات (2016-2022)

الشكل (03): تطور الإيرادات الجباية البترولية خلال الفترة (2016-2022)



المصدر: من إعداد الطالبتين إعتامدا علة معطيات الجدول رقم 06

التحليل :

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن حصيلة الجباية البترولية شهدت تذبذبا في قيمة الإيرادات، ذلك لارتباطها الوثيق بسعر البترول، حيث أنه سنة 2016 بلغت 38.19% من إيرادات الجباية الكلية ، وبعد سنة 2017 سجلت ارتفاعا مستمرا إلى غاية سنة 2019 (47.15%) مستفيدة من تحسن أسعار البترول، لكن في سنة 2020 سجلت انخفاض حاد حيث انخفضت الى 41.93% نتيجة انخفاض أسعار البترول من 66 دولار للبرميل إلى ما دون 11 دولار، لتسجل بعد ذلك ارتفاعا طفيفا إلى غاية سنة 2022 أين سجلت ارتفاع نسبي 42.40% .

نستنتج ان إيرادات الجباية البترولية شهدت انخفاضا ملحوظا بشكل عام في السنوات الاخيرة، وهذا راجع لتداعيات الازمات التي شهدها العالم مؤخرا والتي اثرت بشكل كبير ومباشر على الاقتصاد العالمي.

المطلب الثالث : المقارنة بين كل من آيرادات الجباية العادية والجباية البترولية والآيرادات الأآرى

آءول رقم (07) : المقارنة بين مساهمة الجباية العادية ،الجباية البترولية و الآيرادات الأآرى في

آمول الآزينة العمومية (2016-2022)

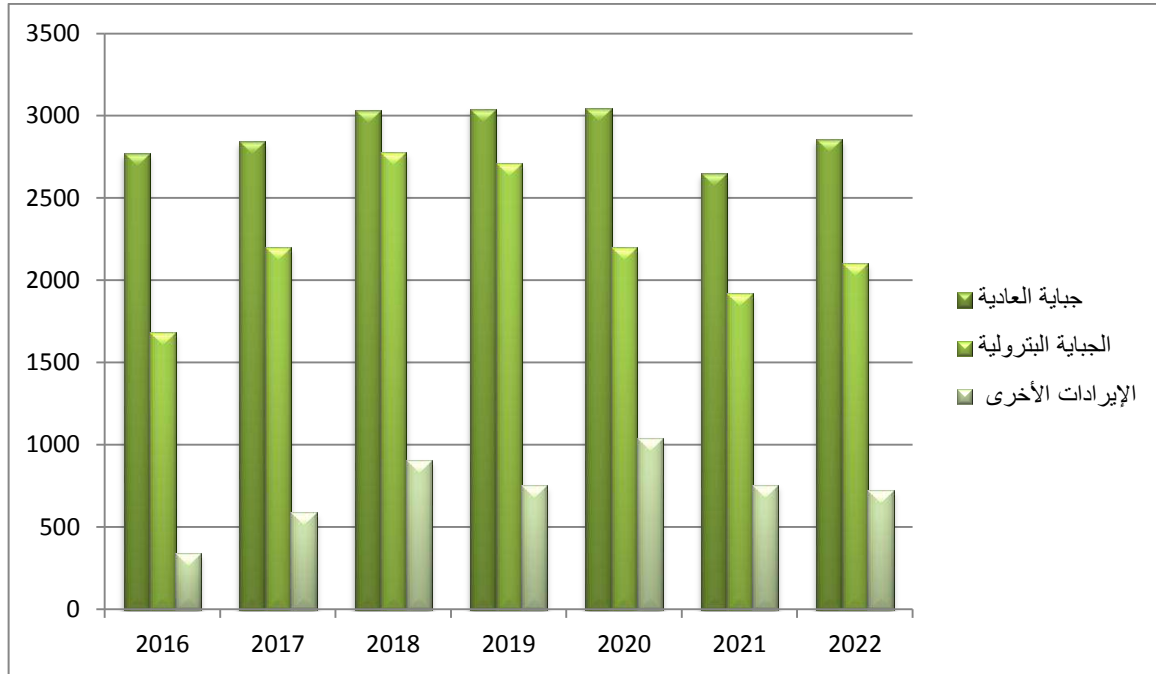
الوحءة (مليار آء)

السنوات البيان	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
آيرادات الجبائفة	2772.60	2845.37	3033.02	3041.41	3046.86	2651.70	2857.86
الجباية البترولية	1682 .55	2200.12	2776.21	2714.43	2200.32	1919.23	2103.90
آيرادات الأآرى	342.20	590.00	905.02	752.02	1042.53	757.24	721.45
آجمالي الآيرادات العامة	4747.43	5635.50	6714.26	6507.98	6289.72	5328.18	5683.22
نسبة آيرادات الجباية العادية/العامة %	57.79%	50.49%	45.17%	46.73%	48.44%	49.77%	50.29%
نسبة آيرادات البترولية/ العامة %	35.07%	39.04%	41.35%	41.71%	34.98%	36.02%	37.02%
نسبة الآيرادات الأآرى/الكلفة %	7.13%	10.47%	13.48%	11.56%	16.58%	14.21%	12.69%

المصدر : من إءءاء الطالبفن اعآماءا على قوانفن المالية للسنوات (2016-2022)

الشكل رقم (04) : مقارنة كل من الإيرادات الجباية العادية و الجباية البترولية و الإيرادات

الأخرى



المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (04)

التحليل:

نلاحظ من الجدول رقم 04 و الشكل أن مساهمة الجباية العادية و الجباية البترولية و الإيرادات الأخرى تتفاوت من سنة لأخرى ، إذا نلاحظ أن الارتفاع الذي شهدته الإيرادات العامة لميزانية الدولة في سنوات 2016-2022 راجع لارتفاع حصيللة إيرادات الجباية العادية حيث بلغت نسبة المساهمة 57,79% سنة 2016 في الإيرادات العامة و رغم كل التقلبات في الحصيللة التي شهدتها خلال هذه الفترة إلا أنها ظلت الداعم الأكبر للميزانية العامة لتصل الى نسبة 50,29 % سنة 2022 و يرجع عدم الإستقرار في حصيلتها الى انخفاض و تذبذب قيمتها الى تطبيق إعفاءات و امتيازات، و كذلك القيود التي فرضتها الجائحة مما أدى إلى انخفاض الصادرات و الواردات، أما بالنسبة للجبائية البترولية سجلت ارتفاع في حصيلتها خلال السنوات الأولى خلال الفترة من 2016-2019 و هذا ما ذكرناه سابقا و يعود هذا لارتفاع أساسا الى انتعاش سعر برميل البترول و الذي ارتفع ليتجاوز عتبة 50 دولار خلال السداسي الأول من سنة 2017، ثم عرفت الجباية البترولية تذبذبا ملحوظا خلال فترة 2020-2021 حيث سجلت

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لإيرادات الجباية العادية ومدى تمويلها للخزينة العمومية

إنخفاض في مساهمة هذه الأخيرة في الإيرادات العامة بنسب 34.98 % و 36,02 % على التوالي و أرجع وزير الطاقة انخفاض هذه الأخيرة إلى تراجع أسعار البترول التي تآثرت بسبب انتشار جائحة كورونا و انكماش الاقتصاد العالمي. لتعاود الارتفاع بشكل طفيف سنة 2022 بسبب تحسن سعر البرميل في سوق النفط و ارتفاع حجم الصادرات مجدداً. و مقارنة مع إيرادات الجباية العادية و مساهمتها في الإيرادات العامة تبقى الجباية البترولية متواضعة نوعاً ما، على الرغم من ذلك تظل عنصر تمويل أساسي للميزانية.

أما بالنسبة لإيرادات الأخرى سجلت ارتفاعاً تدريجياً خلال هذه الفترة لتسجل أعلى مساهمة لها سنة 2020 بنسبة تغطية تقدر ب 16.58%. و تعد نسبة جيدة على الرغم من عدم وفرة مصادرها.

المبحث الثالث: أثر الجباية العادية على الخزينة العمومية (2016-2022)

المطلب الأول : دور حصيلة الجباية العادية في تمويل خزينة الدولة

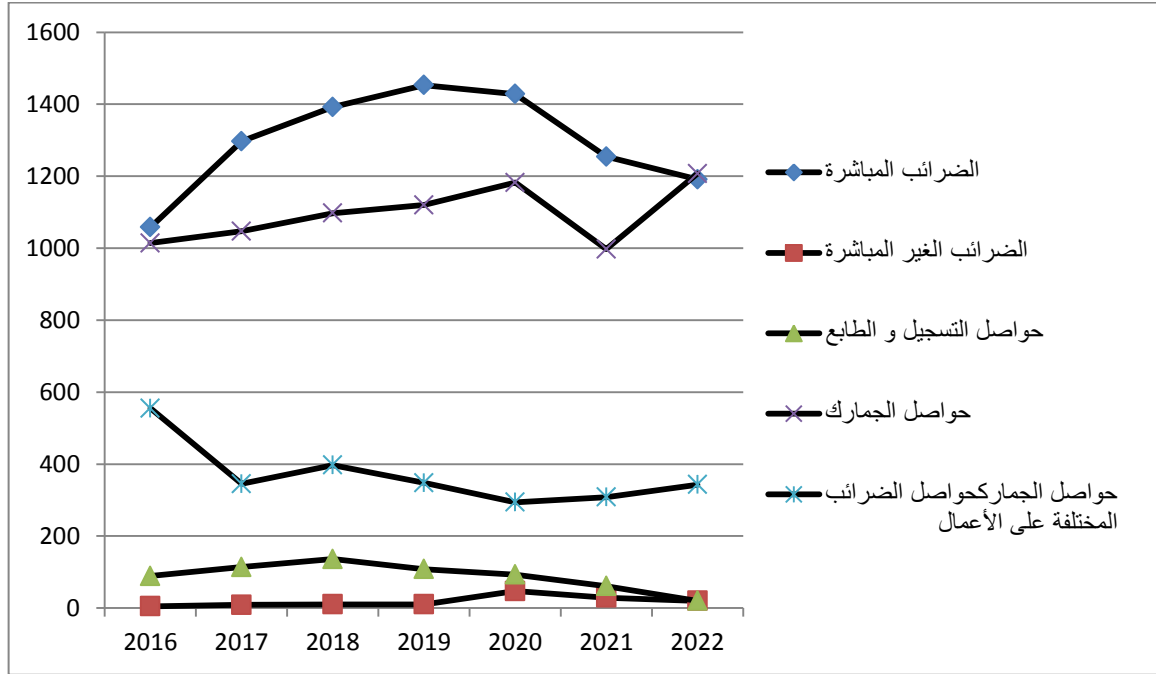
الجدول(08): تطور حصيلة مكونات الجباية العادية (2016/2022)

الوحدة: مليار (دج)

السنوات البيان	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016
الضرائب المباشرة	1191.06	1254.15	1428.44	1453.91	1392.70	1297.66	1058.22
الضرائب الغير المباشرة	20.03	29.61	47.15	10.00	10.00	9.56	5.00
حواصل التسجيل و الطابع	95.36	61.63	93.94	108.54	136.80	114.98	89.73
حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال	1207.44	997.33	1182.63	1120.08	1097.11	1047.60	1014.38
حواصل الجمارك	343.94	308.95	294.69	348.87	397.40	345.57	555.35
إجمالي إيرادات الجباية العادية	2857.86	2651.70	3046.86	3041.41	3033.02	2845.37	2722.68

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على قوانين المالية للسنوات (2016-2022)

الشكل رقم (05) : تطور حصيلة مكونات الجباية العادية (2022/2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على قوانين المالية للسنوات (2022-2016)

التحليل :

من الجدول السابق نلاحظ أن الضرائب المباشرة هي الأكثر تحصيلاً بقيمة 1058.22 مليار دج سنة 2016 لتسجل إرتفاع ملحوظ حتى سنة 2019 ب مبلغ 1453.91 مليار دج و اعتمادا على إحصائيات المديرية العامة للسياسة والتخطيط بوزارة المالية فإن الإرتفاع التي شهدته الضرائب المباشرة مرهون بتطور الضريبة على الدخل الإجمالي خاصة صنف الأجور منها ، كما نلاحظ إنخفاض طفيف في فترة 2022-2021-2020 بمبالغ 1428.44 مليار دج و 1254.15 مليار دج و 1191.06 مليار دج على التوالي و هذا راجع لتعديلات القوانين الجبائية بسبب ظرف الجائحة التي مست العالم و محاولة الدولة النهوض مجددا بتقديم تسهيلات و تخفيضات للمكلفين بالضرائب.

كما نلاحظ من خلال الجدول و المنحنى أن حصيلة الضرائب الغير المباشرة في إرتفاع مستمر من سنة الى اخرى. حيث سجلت سنة 2016 ب 5.00 مليار دج ، ساهمت في الإيرادات الجبائية بنسبة 0.18% فقط و تعتبر أضعف مساهمة مقارنة مع الإيرادات الأخرى ، حتى تصل الى 20 مليار دج سنة 2022

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لآيرادات الجباية العادية ومدى تمويلها للخزينة العمومية

و يرجع الارتفاع المسجل في حصيللة الضرائب الغير المباشرة الى الإرتفاع المسجل في حجم الاستهلاك خلال السنوات الماضية بفعل الإنفاق الحكومي أو الخاص الذي أدى إلى زيادة حصيلتها على العمليات الداخلية و كذا الارتفاع الكبير الذي سجل في الواردات و بالتالي ارتفاع الرسم على القيمة المضافة المحصلة و التي تشكل عنصرا أساسيا من الضرائب الغير المباشرة بالإضافة الى أنها ضريبة مستثنات من الإعفاءات الضريبية للمستثمرين.

أما بالنسبة لحاصل حقوق التسجيل و حقوق الطابع الذي يعتبر من الضرائب الغير مباشرة أيضا ففي تقلبات في زيادة الأسعار خلال فترة الدراسة، حيث كانت تقدر سنة 2016 ب 89.73 مليار (دج) و بدأت في الزيادة إلى أكبر مساهمة لها سنة 2018 ب 136.80 مليار (دج)، و هذه الزيادة راجعة إلى زيادة المعاملات بين مختلف أفراد المجتمع من خلال الزيادة في شراء مختلف الطابع لمختلف هذه الوثائق اللازمة في المعاملات الاقتصادية التي أدت إلى التطور و الزيادة في حصيلتها بالإضافة إلى اتساع حجم السوق الموازية التي تعترف بالضريبة، انخفضت إيرادات ضرائب حواصل التسجيل والطابع بشكل ملحوظ خلال الفترة من عام 2019 إلى عام 2022. في عام 2019، كانت هذه الضرائب تولد إيرادات قدرها 108 مليار دج. ومع ذلك، انخفضت الإيرادات إلى 93 مليار دج في عام 2020، و61 مليار دج في عام 2021، ثم ارتفعت قليلاً إلى 95 مليار دج في عام 2022، يمكن أن يكون سبب هذا التراجع في إيرادات الضرائب هو مجموعة من العوامل، بما في ذلك الظروف الاقتصادية السيئة التي تأثرت بها العديد من الدول، بما في ذلك الجائحة التي أثرت على المعاملات المالية و غيرها التي تسدعي هذا النوع من الضرائب.

شهدت حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال إرتقاعا، مسجلة في 2016 (1014.38) مليار دج لتصل الى 1182.63 مليار دج سنة 2020، هذه الزيادة قد تعزي إلى عدة عوامل مثل نمو الإقتصاد، توسع القطاع الاقتصادي ، تشديد التزامات الضريبية ، تحيسن طرق جمع الضرائب مما يزيد من الامتثال الضريبي و زيادة حواصلها، لتسجل إنخفاضا في حصيلتها خلال فترة 2021-2022 و نذكر أحد أهم الأسباب و هي الانكماش الاقتصادي عندما ينخفض الناتج الاقتصادي الإجمالي ، يمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض أرباح الشركات وبالتالي انخفاض في الإيرادات الضريبية من ضرائب الشركات.

تبين لنا من خلال الجدول أن حاصل الجمارك في تراجع ملحوظ حيث تختلف من سنة الى أخرى فقدرت سنة 2016 ب 555.35 مليار دج و لتصل الى 343.94 مليار دج سنة 2022، و يرجع هذا

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لآيرادات الجباية العادية ومدى تمويلها للخزينة العمومية

الإنخفاض الى انخفاض الرسوم نتيجة عدم دخول السلع و الخدمات من جهة وقلة المؤسسات المستثمرة داخل الجزائر من جهة أخرى.

المطلب الثاني: علاقة الجباية العادية بالنمو الإقتصادي خلال الفترة (2016-2022)

تستخدم الجباية في الأساس كأداة تمويلية للنشاط الاقتصادي، ويعتبر هدف تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة من بين الأهداف التي سعى إليها الإصلاح الجبائي لسنة 1991 ،ومن بعده التدابير التي عالجت النظام الضريبي في الجزائر، نعرض في الجدول التالي تطورات الجباية العادية مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي:

الجدول(09): الجباية العادية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (2016/2022)

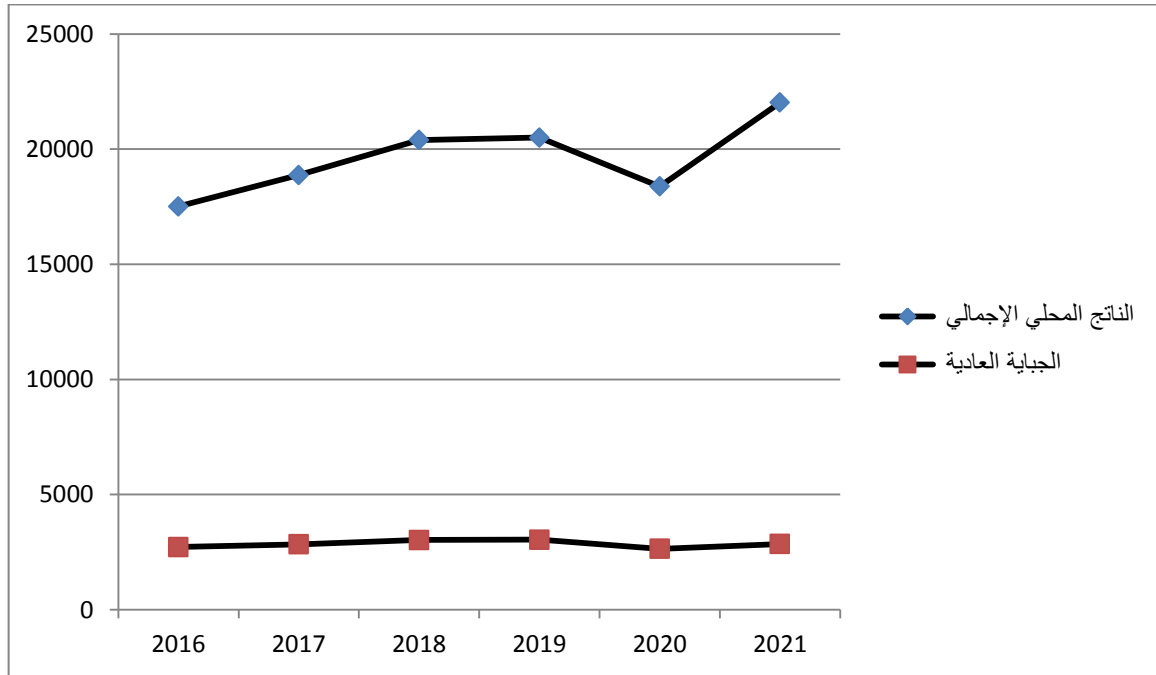
الوحدة: مليار(دج)

السنوات	الجباية العادية	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الجباية العادية من الناتج المحلي الإجمالي %
2016	2722.68	17514.63	15.55%
2017	2845.37	18876.2	15.07%
2018	3033.02	20393.52	14.87%
2019	3041.41	20501.05	14.84%
2020	3046.86	18383.80	16.57%
2021	2651.70	22021.50	12.04%
2022	2857.86	---	---

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على البنك الدولي

ملاحظة: لم تتوفر لدينا البيانات الحديثة بعد عام 2021

الشكل رقم (06): تطورات الجباية العادية و الناتج المحلي الإجمالي (2021/2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على بيانات الجدول رقم (07)

التحليل:

يمثل الشكل أعلاه تطور المداخل السنوية لمكونات الجباية العادية والناتج الداخلي الخام للفترة 2016-2022 وتشير هذه الإحصائيات إلى أن تطور مداخل الجباية العادية بالزيادة ينجر عنه تأثير على النمو الناتج الداخلي الإجمالي زيادة كذلك القيمة التي تساهم بها حصيلة الجباية العادية تعد ضئيلة مقارنة بمجموع المداخل المتعلقة بناتج المحلي الإجمالي.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن حصيلة المتعلقة بالجبائية العادية لسنة 2016 تتخطى 10% من الناتج المحلي الخام حيث إن قيمتها تساوي 2722,68 مليار دج أي ما يقارب نسبة 15.55 % من الناتج الداخلي الخام التي كانت قيمته تساوي 17,514.63 مليار دج .

حيث ارتفعت حصيلة الجباية العادية لتصل الحصيلة إلى 3064.86 سنة 2020 مقابل 18,383.80 أي بنسبه 16.57% والتي تمثل الأعلى نسبة خلال فترة الدراسة و قد يكون هذا الإرتفاع نتيجة الإجراءات الحكومة لزيادة الإيرادات الضريبية العادية، ومنه إيرادات الجباية العادية تساهم بنسبه شبه معتبرة في الناتج المحلي .

المطلب الثالث : متطلبات تفعيل مردودية الجباية العادية في الجزائر

إن الإصلاح الضريبي ومن خلال تقييمنا له من حيث المردودية المالية الجبائية وكذا الضغط الجبائي، إلا أنه بالرغم من الدور البارز الذي حققته هذه الإصلاحات من خلال رفع في حصيللة الجباية العادية لا يمكن اعتباره كمصدر إيراد محدد وثابت ، على هذا الأساس على الدولة التفكير في إصلاحات جبائية عميقة بغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة، وذلك من خلال النقاط التالية :

➤ رفع كفاءة النظام الضريبي في تعبئة الموارد المالية الكاملة وذلك من خلال زيادة وتقوية الطاقة الضريبية في الاقتصاد الوطني، ومدى شمول هذه الطاقة للمداخيل والإيرادات التي تقلت من الغرض الضريبي كالنشاطات الاقتصادية في السوق الموازية وكذا بعض النشاطات التي لا تلتزم بمسك الدفاتر القانونية.

➤ التقليل من التهرب الضريبي من خلال إجراءات وقائية تتصل بشمولية ووضوح ودقة التشريعات الضريبية وتعليمات التنفيذ، وعقلانية وواقعية المعدلات والتعريفات، وتقييد الصلاحيات التقديرية للإدارة الجبائية للحيلولة دون تعسفها أو تواطؤها مع المكلفين بالضريبة.

➤ تبسيط الإجراءات في علاقة المكلف بالإدارة الجبائية والإبعاد عن التعقيد في الإجراءات الجبائية حتى وإن استلزم الأمر تعديل التشريع المتعلق بذلك.

➤ تفعيل النص الجزائي في ملاحقة ومعاقبة مرتكبي التهرب الضريبي، كما هو المعمول في كافة الدول المتقدمة، شريطة أن ينال بالدرجة الأولى كبار المتهربين ومن يساعدهم من محاسبين أو موظفين وصولاً إلى صغارهم لاحقاً.

➤ إحداث محاكم ضمن النظام القضائي مختصة بالقضايا الضريبية لحل المنازعات الضريبية بين المكلفين والدولة.

➤ إعادة النظر في نظام التحفيزات الجبائية على ضوء ضرورتها الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ولتحقيق العدالة والمساواة بين المكلفين من جهة أخرى، واقتصارها على الاستثمارات التي تساهم في التنمية الاقتصادية وتحقق زيادة في القيمة المضافة، وتمن المزيد من فرص العمل.

➤ ترشيد الإنفاق العام من خلال القضاء على ظواهر هدر المال العام والرشوة والوساطة والمحسوبية التي نفشت في الكثير من الهيئات والمؤسسات العمومية من خلال تطبيق النصوص التشريعية الصادرة ذات شأن؛ ضرورة خصخصة المؤسسات العمومية التي تفنقر إلى الفعالية باعتبارها تكلف مبالغ ضخمة من أجل تطهير ديونها وهو ما يتنافى مع الأهداف الرئيسية للإصلاح الضريبي.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لآيرادات الجباية العادية ومدى تمويلها للخزينة العمومية

➤ الالتزام بالتسديد في الوقت المحدد و الامتثال للتشريعات الضريبية و الالتزام بالقوانين و اللوائح المعمول بها فيما يتعلق بالجباية.

الآلاصة:

تناولنا في هذا الفصل الدراسة التحليلية و لاحظنا أن مراحل دورة الميزانية العامة للدولة تساعد على تقدير مختلف إيراداتها من الجباية التي تعتبر المحرك الفعال لاقتصاد الوطني الجزائري، وبالنسبة لمقارنة لدور الجباية العادية الأخيرة في تمويل آزينة الدولة خلال الفترة 2016-2022 أظهرت أن الإصلاحات الجبائية التي تمت في عام 1991 كان لها تأثير إيجابي، إستنادا إلى بيانات قانون المالية، لوحظ أن الجباية العادية لعبت دورا فعالا في السنوات الأخيرة، حيث تطورت و إرتفعت نسبتها على ما كانت عليه و فاقت على الجباية البترولية لتصل الى نسبة 62.93% من مجمل الجباية الكلية سنة 2016.

من أجل تحسين مردودية الجباية العادية و رفع نسبتها أكثر يجب على الحكومة جعل النظام الجبائي فعال و كفيء، و رفع كفاءة الإدارة الضريبية، كذلك نشر الوعي الضريبي و تحسين العلاقة بين الإدارة و المكلف و العمل على توسيع الوعاء الضريبي، و مكافحة جميع أنواع التهرب الضريبي و الفساد المالي، و بذلك تحقيق عملية أحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لأن و كما لاحظنا أن هذه الأخيرة تشهد تذبذا في السنوات الأخيرة لعدم إستقرار أسعار البترول و ارتباط أسعار صرف الدينار بالدولار الأمريكي.

الخاتمة

الخاتمة :

تعتبر الجباية وسيلة من وسائل تمويل ميزانية الدولة، فهي إيراد مالي هام في المجال الاقتصادي كما تعتبر أيضا عائق في وجه الاقتصاديين والمستثمرين، والميزانية العامة هي برنامج الحكومة المعبر فيه عن الإيرادات والنفقات المتوقعة لسنة مقبلة، حيث تمثل النفقات المصروفة، أما الإيرادات فتتمثل المصادر التي تحصل من خلال الأموال بهدف إنفاقها، وتمثل الجباية في الجزائر المصدر الأساسي لتمويل نفقاتها بنوعها الجباية العادية والجبائية البترولية.

وراء تخفيف الاعتماد على الجباية البترولية كمصدر أولي لإيرادات الدولة ورد الاعتبار للجبائية العادية كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني سعت الجزائر من خلال مجموعة من الإصلاحات الى التركيز على إعادة تصميم نظام جبائي يعبر عن فلسفة جديدة كجزء من انشغالاتها بدورها الاقتصادي، الاجتماعي، وحتى السياسي وإعطاء الضريبة دورا اقتصاديا واجتماعيا يمكنه من رفع مردودية الجباية العادية من أجل المساهمة في تمويل الميزانية العامة للدولة وتحقيق النمو الاقتصادي ويتوقف ذلك على مدى فعالية ونجاعة النظام الجبائي، حيث تعتبر تلك الفعالية إحدى المحددات الأساسية لمعرفة مدى قدرة النظام الجبائي على تحقيق الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والمالية.

خلال هذه الفترة من الدراسة لعبت الجباية العادية دور مهم في تمويل ميزانية الدولة بنسبة فاقت 50% خاصة خلال الفترة 2016-2022، و عرفت مردودية مالية جيدة إلى جانب قدرتها على تأثير إلى حد ما على بنية هيكل الجباية العادية التي تسيطر عليه الضرائب المباشرة، التي ساهمت في زيادة حصيلة الإيرادات الجبائية هذا من جهة، و من جهة أخرى تبين لنا أن الجباية البترولية عرفت تذبذبا نتيجة عدم إستقرار أسعار البترول و بالتالي تؤثر بشكل مباشر على المردودية المالية لهذه الأخيرة، و مع كل هذا تبقى مورد أساسي في ميزانية الدولة.

الإجابة عن الإشكالية:

نستخلص من هذا البحث أن موارد الجباية العادية عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة ، ومن العوامل التي دفعت بالدولة إلى تحقيق هذه المردودية التأثيرات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري من جراء انخفاض إيرادات الجباية البترولية المتذبذبة بفعل عدم استقرار البترول، ومنه الجباية

العادية لها دور وأثر إيجابي لتمويل الخبزينة العمومية وهذا خلال فترة الدراسة، ولكن رغم هذا الارتفاع في الجباية العادية إلى أنها لم تصل إلى الهدف المسطر المتمثل أساسا في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

اختبار فرضية البحث:

لقد أثبت البحث صحة الفرضية أن للجباية دور بارز في تمويل الإيرادات العامة للخبزينة العمومية مقارنة بالجباية البترولية التي يمكن ان تزول بزوال هذا المورد الطبيعي.

نتائج الدراسة:

من خلال معالجتنا لهذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

- لقد أضفى الإصلاح الجبائي بعض البساطة والشفافية على النظام الجبائي من خلال إدخال ضرائب جديدة كالضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة، التي تتلاءم أفضل من السابق مع الواقع الاقتصادي الذي عرف الكثير من المتغيرات كتبني اقتصاد السوق، خصوصة القطاع العام وتحرير التجارة الخارجية.

- عرف الهيكل الضريبي الجزائري خلال الفترة الدراسة تطورا ملحوظا في مردودية الجباية العادية وذلك بفضل جملة من الإصلاحات التي تبنتها الدولة الجزائرية

- عرفت الجباية العادية في سنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في إيرادات ميزانية الدولة الجزائرية وهذا ناتج عن الإمكانيات التي شهدتها الإدارة والمجهودات التي تقوم بها من أجل تحقيق أهداف الإصلاح الجبائي الم تمثل بالأساس في إحلال الجباية العادية محل جباية البترولية .

-شهدت الجباية البترولية تذبذا في السنوات الأخيرة لعدم إستقرار أسعار البترول و ارتباط أسعار صرف الدينار بالدولار الأمريكي، و لكن تبقى مورد أساسي في ميزانية الدولة.

التوصيات:

استنادا لما سبق ذكره يمكن القول ان الجزائر على غرار ما عرفته في الآونة الأخيرة من عدم استقرار في المردودية المالية للجباية البترولية الى انها تبقى من الدول التي تعتمد بشكل كبير على الربح البترول للتمويل ميزانيتها ونفقاتها ، نقترح فيما يلي جملة من التوصيات:

- 1- تطور الاداء الخدماتي لأعوان الضرائب من خلال تعميق المعارف نظريا وتطبيقيا بهدف التحكم تقنيا في ضبط وتحديد اسس الضريبة و زياده التحصيل الضريبي.
- 2- تقرب المكلف بالضريبة من الادارة الضريبية والعمل على رفع الوعي الضريبي لديه بزيادة الاعلام وتجسيد مبدا العدالة الضريبية.
- 3- التعجيل بعصرنة الإدارة وربطها بشبكة المعلومات مع مختلف المصالح الادارية.
- 4- تعزيز الرقابة الجبائية و مكافحة التهرب الضريبي، كما يجب أن يتم تحديد الأولويات الضريبية بشكل فعال.

مراجع :

1. Jean Marchal, la contribution de Maguette Durand ,3éme édition, Monnaie et crédit CUAS, Paris, 1967
2. <http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=12654.0> , le 24/04/2012, à 10h : 30min
3. ابو طير محمود دور الجباية العادية في تمويل الآزينة العمومية (دراسة حالة مديرية الضرائب ولاية البويرة) مذكرة ليسانس 2012/2011
4. أوغاري مها، دور نظام الضريبي في تمويل الآزينة العمومية، مذكرة ماستر، علوم مالية ومحاسبة تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، 2016/ جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم
5. بحث الجباية المحلية بين المركزية و اللامركزية و دورها في تمويل التنمية المحلية. عجيبة محمد. بن نوي مصطفى
6. بدر الدين حجيرة، عبد الحميد علال، دور الآزينة العمومية في التحصيل الجبائي، مذكرة ماستر عموم الاقتصادية تخصص محاسبة وجباية- . معمقة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017،2018
7. بروكي عبد الرحمان، عبد الرحمان عبد القادر -جامعة أحمد دراية أدرار- رسالة ماجستير ' دراسة مقارنة لأزمة النفطية 1986-2020
8. حامد عبد الكجيد دواز ،بحث مبادئ الاقتصاد العام . دار وائل الأردن 1998
9. حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، كلية علوم التجارية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة ، - 2006،2005
10. حسين الصغير، دروس في المالية و المحاسبة العمومية ، الدار المحمدية الجزائر 1999
11. حسين مصطفى بحث -المالية العامة- ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر_ 2001

12. د. دحيواوي نصيرة، دور الجباية في تمويل الخزينة العمومية وأثرها على الميزانية العامة والاقتصاد الوطني، جامعة بومرداس
13. رجاشته عبد المجيد، تقييم الإصلاح الجبائي، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية تخصص تسيير المؤسسات، جامعة فرحات عباس- سطيف 2018م 2019م محمد خيضر بسكرة 2015/2015
14. سايح جبور على.د.د. عزوز، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 14/ العدد 19
15. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003
16. سوزي عل ناشد، كتاب الوجيز في المالية العامة. دار الجامعة الجديدة للنشر
17. ضباب عبد الله، بلعمري عواطف. دور الجباية في تمويل الخزينة العمومية- دراسة خزينة ولاية المسيلة 2014-2016 مذكرة ماستر علوم اقتصادية تخصص مالية و جباية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة
18. عثمان لحياني بحث -أزمة نفط الجزائر- 10 سبتمبر 2015
19. عيماد داتو مذكر تخرج ماستر من نفس الموضوع سعيد
20. المادة 54 من القانون 84-17 قانون المالية لسنة 2002 الفصل الثالث الحسابات الخاصة بالخرينة
21. محمد عباس محرز، بحث اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الثالثة، دار هومة، الجزائر، 2005
22. محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس و تحصيل الضرائب بالجزائر، شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية جامعة
23. مرغريت جامس كتاب **KIRSTEN ROHRS SCHMITT** 21 جوان 2022
24. مطبوعة محاضرة الاستاذ عيماد داتو سعيد. جامعة جيلالي الليابس - جامعة سيدي بلعباس- 2021/2020
25. هاشمي راضية، التنظيم القانوني للجبابة ودورها في تمويل الخزينة العمومية، مذكرة ماستر قسم الحقوق تخصص قانون الأعمال، جامعة مولاي طاهر سعيدة، 2019/2020

26. وانزة محمد، القطبي سالم، دور النظام الضريبي في تمويل الآزينة العمومية، مذكرة
ماستر عموم تجارية تخصص مالية مؤسسة، 2018/ 2019

الملاحق : جداول الإيرادات المطبقة على ميزانية الدولة من جرائد رسمية من قانون المالية

(2022-2016)

65		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 100		25 جمادى الأولى عام 1443 هـ 30 ديسمبر سنة 2021 م	
الملاحق					
الجدول (أ)					
الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2022					
المبالغ (بالآاف آج)	إيرادات الميزانية				
	1 - الموارد العادية				
	1.1 - الإيرادات الجبائية :				
1.191.069.477	201 - 001 - آواصل الضرائب المباشرة.....				
95.364.049	201 - 002 - آواصل التسجيل والطابع.....				
1.207.443.422	201 - 003 - آواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....				
453.109.392(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات للمستوردة)				
20.035.075	201 - 004 - آواصل الضرائب غير المباشرة.....				
343.948.793	201 - 005 - آواصل آعمارك.....				
2.857.860.816	المجموع الفرعي (1)				
	2 - 1 - الإيرادات العادية				
39.884.715	201 - 006 - آواصل ومدآخيل أملاك الدولة.....				
191.216.710	201 - 007 - آواصل المختلفة للميزانية.....				
50.000	201 - 008 - الإيرادات النظامية.....				
231.151.425	المجموع الفرعي (2)				
	3 - 1 - الإيرادات الأآرى :				
490.300.000	الإيرادات الأآرى.....				
490.300.000	المجموع الفرعي (3)				
3.579.312.241	مجموع الموارد العادية				
	2 - الجباية البآرولية				
2.103.909.240	201 - 011 - الجباية البآرولية.....				
5.683.221.481	المجموع العام للإيرادات				

58	
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 83	
16 جمادى الأولى عام 1442 هـ 31 ديسمبر سنة 2020 م	
الملاحق	
الجدول (أ)	
الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2021	
المبالغ (بالآلاف دج)	إيرادات الميزانية
	1 - الموارد العادية
	1.1 - الإيرادات الجبائية :
1.254.158.162	201 - 001 - حواصل الضرائب المباشرة.....
61.639.866	201 - 002 - حواصل التسجيل والطابع.....
997.330.825	201 - 003 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....
401.985.672	(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة).....
29.618.500	201 - 004 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....
308.956.650	201 - 005 - حواصل الجمارك.....
2.651.704.004	المجموع الفرعي (1)
	2 - 1 - الإيرادات العادية
35.397.324	201 - 006 - حواصل ومداخيل أملاك الدولة.....
156.800.000	201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية.....
50.000	201 - 008 - الإيرادات النظامية.....
192.247.324	المجموع الفرعي (2)
	3 - 1 - الإيرادات الأخرى :
565.000.000	الإيرادات الأخرى.....
565.000.000	المجموع الفرعي (3)
3.408.951.328	مجموع الموارد العادية
	2 - الجباية البترولية
1.919.231.097	201 - 011 - الجباية البترولية.....
5.328.182.426	المجموع العام للإيرادات

الملاحق

الجدول (أ)

الإيرادات الذاتية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2020

المبالغ (بالاف دج)	إيرادات الميزانية
	1 - الموارد العادية
	1.1 - الإيرادات الجبائية :
1.428.440.000	201 - 001 - حواصل الضرائب المباشرة.....
93.944.000	201 - 002 - حواصل التسجيل والطابع.....
1.182.631.000	201 - 003 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....
444.741.000	(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة).....
47.159.000	201 - 004 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....
294.601.000	201 - 005 - حواصل الجمارك.....
3.046.865.000	المجموع الفرعي (1)
	1 - 2 - الإيرادات العادية
35.047.000	201 - 006 - حواصل ودخائل أملاك الدولة.....
174.436.000	201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية.....
50.000	201 - 008 - الإيرادات النظامية.....
209.533.000	المجموع الفرعي (2)
	1 - 3 - الإيرادات الأخرى :
833.000.000	الإيرادات الأخرى.....
833.000.000	المجموع الفرعي (3)
4.089.398.000	مجموع الموارد العادية
	2 - الجباية البترولية
2.200.325.000	201 - 011 - جباية البترولية.....
6.289.723.000	المجموع العام للإيرادات

28		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 79	22 ربيع الثاني عام 1440 هـ 30 ديسمبر سنة 2018 م
الملاحق			
الجدول (أ)			
الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2019			
المبالغ (بالاف دج)	إيرادات الميزانية		
	1 - الموارد العادية		
	1.1 - الإيرادات الجبائية :		
1.453.911.724,7	201 - 001 - حواصل الضرائب المباشرة.....		
108.548.222,8	201 - 002 - حواصل التسجيل والطابع.....		
1.120.087.480,5	201 - 003 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....		
503.171.694,8(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة).....		
10.000.000,0	201 - 004 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....		
348.870.663,0	201 - 005 - حواصل الجمارك.....		
3.041.418.091,0	المجموع الفرعي (1)		
	1 - 2 - الإيرادات العادية		
29.000.000,0	201 - 006 - حواصل ومداخيل أملاك الدولة.....		
123.000.000,0	201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية.....		
20.000,0	201 - 008 - الإيرادات النظامية.....		
152.020.000,0	المجموع الفرعي (2)		
	1 - 3 - الإيرادات الأخرى :		
600.000.000,0الإيرادات الأخرى.....		
600.000.000,0	المجموع الفرعي (3)		
3.793.438.091,0	مجموع الموارد العادية		
	2 - الجباية البترولية		
2.714.469.557,3	201 - 011 - الجباية البترولية.....		
6.507.907.648,3	المجموع العام للإيرادات		

9 ربيع الثاني عام 1439 هـ 28 ديسمبر سنة 2017 م	
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد / 76	
65	
<p>الملاحق الجدول (أ) الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2018</p>	
المبالغ (بالآلاف دج)	إيرادات الميزانية
	1 - الموارد العادية
	1.1 - الإيرادات الجبائية :
1.391.701.000	201 - 001 - حواصل الضرائب المباشرة.....
136.805.000	201 - 002 - حواصل التسجيل والطابع.....
1.097.116.000	201 - 003 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....
(500.220.000)	(منها الرسم على القيمة المضافة المطبقة على المنتوجات المستوردة).....
10.000.000	201 - 004 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....
397.405.000	201 - 005 - حواصل الجمارك.....
3.033.027.000	المجموع الفرعي (1)
	2 - 1 - الإيرادات العادية
27.000.000	201 - 006 - حواصل ومداخيل أملاك الدولة.....
78.000.000	201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية.....
20.000	201 - 008 - الإيرادات النظامية.....
105.020.000	المجموع الفرعي (2)
	3 - 1 - الإيرادات الأخرى :
800.000.000	الإيرادات الأخرى.....
800.000.000	المجموع الفرعي (3)
3.938.047.000	مجموع الموارد العادية
	2 - الجباية البترولية
2.776.218.000	201 - 011 - الجباية البترولية.....
6.714.265.000	المجموع العام للإيرادات

65		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 77	29 ديسمبر سنة 2016 م 29 ربيع الأول عام 1438 هـ
الملاحق			
الجدول (1)			
الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2017			
المبالغ (بالآلاف دج)	إيرادات الميزانية		
	1 - الموارد العادية		
	1.1 الإيرادات الجبائية :		
1.297.668.000	001 - 201 - حواصل الضرائب المباشرة.....		
114.981.000	002 - 201 - حواصل التسجيل والطابع.....		
1.047.601.000	003 - 201 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....		
(556.221.000)	(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة).....		
9.563.000	004 - 201 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....		
345.570.000	005 - 201 - حواصل الجمارك.....		
2.845.374.000	المجموع الفرعي (1)		
	2.1 الإيرادات العادية :		
25.000.000	006 - 201 - حاصل دخل أملاك الدولة.....		
75.000.000	007 - 201 - الحواصل المختلفة للميزانية.....		
20.000	008 - 201 - الإيرادات النظامية.....		
100.000.000	المجموع الفرعي (2)		
	3.1 الإيرادات الأخرى :		
490.000.000	الإيرادات الأخرى.....		
490.000.000	المجموع الفرعي (3)		
3.435.394.000	مجموع الموارد العادية		
	2 - الجباية البترولية :		
2.200.120.000	011 - 201 - الجباية البترولية.....		
5.635.514.000	المجموع العام للإيرادات		

36		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 72		19 ربيع الأول عام 1437 هـ 31 ديسمبر سنة 2015 م	
الملاحق					
الجدول (1)					
الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2016					
إيرادات الميزانية		المبالغ (بالآلاف دج)			
1 - الموارد العادية					
1.1 الإيرادات الجبائية :					
1.058.220.000	001 - 201	حواصل الضرائب المباشرة.....			
89.730.000	002 - 201	حواصل التسجيل والطابع.....			
1.014.380.000	003 - 201	حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....			
(593.790.000)		(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة).....			
5.000.000	004 - 201	حواصل الضرائب غير المباشرة.....			
555.350.000	005 - 201	حواصل الجمارك.....			
2.722.680.000		للمجموع الفرعي (1)			
2.1 الإيرادات العادية :					
33.000.000	006 - 201	حاصل دخل أملاك الدولة.....			
62.000.000	007 - 201	الحواصل المختلفة للميزانية.....			
-	008 - 201	الإيرادات النظامية.....			
95.000.000		للمجموع الفرعي (2)			
3.1 الإيرادات الأخرى :					
247.200.000		الإيرادات الأخرى.....			
247.200.000		للمجموع الفرعي (3)			
3.064.880.000		مجموع الموارد العادية			
2 - الجباية البترولية :					
1.682.550.000	011 - 201	الجباية البترولية.....			
4.747.430.000		للمجموع العام للإيرادات			

